الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية وبنوك

التخصص: بنوك

تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم

-دراسة حالة الجزائر-خلال الفترة من 2009 إلى 2014

إعداد الطالب (ة): تحت إشراف الأستاذ:

دليلة عامر علي ذهب

لجنة المناقشة

د/أحمد نصير	أستاذة محاضرة بجامعة حمة لخضر الوادي	رئيسا
أ/علي ذهب	أستاذا محاضر بجامعة حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ/يحي لخضر	أستاذا محاضر بجامعة حمة لخضر الوادي	ممتحننا

السنة الجامعية: 2015/2014

الخلاصة العامة:

لقد كان للبنك المركزي دور كبير في تفعيل ومراقبة النشاط الاقتصادي من حيث حجم الإصدار النقدي وتسير العرض النقدي والرقابة على حجم الائتمان حيث لعبت الأدوات التي يستخدمها أهمية كبيرة في التحكم بمعدلات نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم، اما من ناحية العرض النقدي فقد كان يعمل على مراقبة حجم النقود الصدرة والمتداولة خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى مراقبة عملية خلق النقود أو الائتمان حيث يضع الشروط والإجراءات المناسبة من خلال أدوات السوق المفتوحة وإعادة الخصم والاحتياطي القانوني حتى يعمل على الحد من التوسع النقدي. وكل هذه الإجراءات من أجل الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتوازنه وكبح ظاهرة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد، حيث تتميز هذه الظاهرة بالارتفاع المستمر للأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، حيث تختلف أسباب وأنواع هذه الظاهرة لعل أبرزها ما يتسبب به البنك المركزي بحد ذاته كالأفراط في الإصدار النقدي، وبغية علاج هذه الظاهرة والتخلص من أثارها فإن البنك المركزي يلجأ إلى العديد من الوسائل والإجراءات أولا من أجل الحد من التوسع النقدي حيث يستخدم الأدوات سالفة الذكر، وثانيا من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ونموه فقد استخدم عدة وسائل كمية وكيفية مباشرة وغير مباشرة تقليدية وحديثة ولعل ابرزاها وأحدثها وأكثرها فعالية هو سياسة استهداف التضخم.

ويعمل البنك المركزي الجزائري منذ نشأته على الحفاظ على توازن النشاط الاقتصادي إلا أنه لم يكن له السيطرة التامة على المتغيرات الاقتصادية خصوصا خلال ثمانينات القرن الماضي، حيث كان مجرد أداة في يد الدولة توجهها حسب سياستها الاقتصادية لتمويل مشاريعها التنموية متجاهلة الدور المهم الذي يقوم به في علاج أهم المشاكل الاقتصادية والتي أبرزها التضخم، حيث لم تكن هناك استقلالية تامة للبنك المركزي في إدارة أدواته وتوجيهها حسب الأهداف التي يراها مناسبة لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، ولكن بعد صدور قانون 10-90 النقد والقرض وبعد توجه الجزائر من اقتصاد اشتراكي مبني على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق المبني على الحرية الاقتصادية فقد عملت على إعطاء البنك المركزي المزيد من الاستقلالية في توجيه أدواته والسياسة التي يراها مناسبة.

وبناء عليه كانت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن الحكم على نجاح البنك المركزي في علاج ظاهرة التضخم؟

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تقدم في الدراسة تم اختبار الفرضيات على النحو التالي:

بالنسبة للفرضية الأولى: والتي تفرض أن التضخم مشكلة اقتصادية تعيق التنمية، حيث أثبتت هذه الفرضية صحتها من خلال ما تسببه من آثار على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يستطيع علاجها لابد من توجيه أدواته وتعديلها بما تتطلب الوضعية الاقتصادية.

بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تفرض أن البنك المركزي هو أداة علاج التضخم وفعالية مرتبطة بفاعلية الأدوات التي يستخدمها، حيث أثبتت هذه الفرضية صحتها لأن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه البنك المركزي هو تحقيق الاستقرار العام للأسعار، حيث لا يكون ذلك إلا من خلال الأدوات التي يستخدمها.

بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي تفرض أن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي تتطلب المرونة اللازمة بحسب الوضعية الاقتصادية السائدة، حيث أثبتت هذه الفرضية صحتها فالبنك المركزي يقوم دائما بإيجاد المزيد من الحلول والبحث عن أدوات جديدة لأن الأوضاع الاقتصادية تتميز بالتطور وعدم الثبات وظهور العديد من المشاكل التي تستدعي ذلك.

نتائج الدراسة:

بعد استعرض مختلف جوانب الدراسة ومن خلال دراسة الفصول تم الوصول إلى النتائج التالية:

- يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات مضادة لتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي
- البنك المركزي من أهم الأدوات الفعالة في الاقتصاد الكلي، فهو يحتل مكانة بارزة ويهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي عن طريق أدوات مباشرة وغير مباشرة.
- حتى يبلغ البنك المركزي الأهداف المرجوة لابد من توفر ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي يصبح أكثر نجاعة وفعالية في تحقيقها.
- لا يمكن الحديث عن البنك المركزي الجزائري حقيقة إلا بعد صدور قانون 90-10 النقد والقرض خصوصا سنة 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت الهيكلي والتي شكلت السلطة النقدية المتمثلة ببنك الجزائر.

- استطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في التضخم خصوصا سنتي 2013و2014 وتوازن ميزان المدفوعات بالرغم من الهبوط الحاد لأسعار النفط وتحقيق معدلات نمو مقبولة بالنسبة للكتلة النقدية، وهذا باتباع إجراءات نقدية حازمة.

التوصيات:

- ✓ الإسراع في مواصلة إصلاحات الجهاز المصرفي وذلك باعتباره أحد الركائز الأساسية لسلطة النقدية والتركيز خاصة على الأدوات غير المباشرة.
- ✓ توسيع السوق النقدي وتطويرها عن طريق التنويع في أدوات البنك المركزي وكذلك السوق المالية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة.
- ✓ العمل على تجسيد ما يقر به قانون النقد والقرض 90-10 فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي وتوجيهه لأدواته حسب السياسة التي يراها المناسبة.
- ✓ العمل على تفعيل الصادرات خارج المحروقات وتشجيعها.

أفاق الدراسة:

تبين لنا من خلال الدراسة أن هناك جوانب عديدة تستحق الدراسة والبحث وأن تكون عناوين لمواضيع جديدة:

-مدى نجاح سياسة استهداف التضخم التي يعتمدها البنك المركزي في علاج ظاهرة التضخم

-التضخم قد يصبح وسيلة تنموية تعمل على تشجيع النشاط الاقتصادي

-أثر أدوات البنك المركزي في توجيه السيولة والتحكم فيها

-دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل أدواته

تمهيد الفصل الأول:

يتعلى البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي لأي دولة، حيث يعد أحد المؤسسات الهامة والفعالة التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظم الاقتصادية، فهو المعبر الفعلي عن تقدم النظام الاقتصادي أو تخلفه، وذلك لدور الذي يلعبه من خلال الوظائف التي يقوم بها باستخدام أدواته للحفاظ على الاستقرار النقدي والعرض النقدي فهو يعمل على التحكم بالعرض النقدي، وذلك من أجل علاج ظاهرة التضخم، حيث يعتبر التضخم ظاهرة مرضية تصيب الاقتصاد، وهو يتمي ز بالارتفاع المستمر للأسعار بحيث يصبح موجة عنيفة تهدد الاقتصاد وقيمة العملة ويظهر بعدة أنواع يأدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية يصعب القضاء عليها، ولذلك فإن البنك المركزي يعمل على علاجه بامتصاص الكتلة النقدية الفائضة باستخدام أدواته المباشرة الغير مباشرة. وعلي هـفقد قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دراسة نظرية للبنك المركزي

المبحث الثاني: تسير البنك المركزي للعرض النقدي

المبحث الثالث: ماهية التضخم

المبحث الرابع: معالجة البنك المركزي لتضخم

المبحث الأول: دراسة نظرية للبنك المركزي

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية المسؤولة عن الإطار النقدي الذي يعمل ضمنه الاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية، ومن بين البنوك المركزية المعروفة جيدا نجد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الألماني وبنك بريطانيا وبنك اليابان وبنك فرنسا وبنك إيطاليا.

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي

إن البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح لأنه يعمل على توفير النقد اللازم للاقتصاد وخدمة الصالح العام فهو سلطة نقدية تقف على قمة الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

يوجد العديد من التعاريف المختلفة للبنك المركزي، اختلفت في الكثير من جوانبه ا من حيث المعاني والمصطلحات لكنها اتفقت في مجملها على الدور الذي يؤديه البنك المركزي بترأسه قمة الجهاز المصرفي، وأهمها ما يلي:

- يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود وترأس النظام النقدي في كل دولة، لذا فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد على اعتبار انه بنك للبنوك وبنك للحكومة حيث يعودون إليه عند حاجتهم للسيولة ويقوم هذا الأخير بإعادة تمويل المصارف عند الضرورة أما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل منه على التسبيقات الضرورية في إطار القوانين والتشريعات السائدة، وعلى هذا الأساس يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض[1].
- هو الكيا ن الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم بجميع أعماله وفقا لأحكام القانون، وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يقيم الدعاوي، ويكون له ختم خاص ويعفي من كافة الضرائب والرسوم، وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي[2].

[1] الطاهر لطرش، **تقنياتالبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر،2005، ص:11.

[2] عادل زقرير، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة –دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص:3.

- هو مؤسسة نقدية حكومي ة تهيمن على النظام المصرفي والنقدي في البلد ويقع على عاتقها مسؤولية اصدار العملة ومراقبة النظام المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن البنك المركزي هو مؤسسة مالية حكومية تسعى إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وزيادة النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي

يتميز البنك المركزي بعدة خصائص أهمها ما يلي[2]:

- لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد باعتبار أنه بنك البنوك فهو يهتم فقط بالتنظيم والرقابة على عمليات البنوك التجارية فهو لا يهدف إلى المنافسة وتحقيق الربح؛
- يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية ومن استخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها؛
- يعتبر البنك المركزي أحد أجهزة الدولة فهو بنك الحكومة ويقوم بتنفيذ سياستها؛
- يحتفظ البنك المركزي باحتياطي الدولة من العملات الأجنبية ومن ثم فإنه يعمل على استقرار سعر الصرف.

الفرع الثالث: أهداف البنك المركزي

ومن أهم الأهداف التي يسعى إليها البنك المركزي ما يلي[3]:

- تنظيم العملة وفقا لمتطلبات الأعمال والجمهور، ولهذا يمنح حق الوحيد لإصدار الأوراق النقدية؛
- انجاز الأعمال المصرفية العامة وخدمات الوكالة للحكومة؛
- المحافظة على استقرار النقدي؛
- المحافظة على النمو الاقتصادي؛
- قابلية تحويل العملة المحلية إلى عملات الدول الأخرى.

---

[1] محمد زميت، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص:47.

[2] مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:218-219.

[3] أكرم حداد، مشهور هذلول،**النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2005، ص:140.

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي

يتعلى البنك المركزي قمة الهيكل النقدي والمصرفي للمؤسسات العاملة داخل الجهاز المصرفي وهذا نتيجة الوظائف التي يقوم بها، وسنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: الإصدار النقدي

الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل (حكومة، مؤسسة، أفراد) ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع ورق النقد أ و ما يسم ى بورق البنكنوت ووضعها في التداول[1]. ولعل أبرز الأسباب التي وحدت للبنك المركزي وظيفة الإصدار تتمثل في تزايد عدد المصارف المؤسسة في كل دولة والتي تتولى الإصدارات النقدية التي شهدت استعمالا موسعا مع التزايد السريع للتجارة وهذا ما أدى إلى ضعف الثقة في الأوراق والشك في مصداقيتها إضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى نوجزها فيما يلي[2]:

- " إن الأوراق النقدية تمثل العملة الرئيسية المتداولة أي عملة التداول القانوني المعلنة بموجب تشريعي.
- أن نقود الودائع وتزايدها من طرف البنوك التجارية فرض على السلطة إيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من قبل البنك المركزي.

كان من الضروري تركيز الإصدار في مصرف واحد يتمتع بدعم الحكومة لكي يعطى لهذه الأوراق قيمة متميزة وقبولا عاما بقوة القانون حيث تصبح عملة التداول القانوني بموجب التشريع.

- توحيد النقد شكلا ومضمونا
- إن إصدار النقود يمكن وفي ظروف ما إن يكون مصدر ربح عظيم، لذلك ركزت الدولة على ضرورة إصدار الوراق النقدية في مصرف واحد (البنك المركزي) تفاديا لحدوث تقلبات نقدية تولد أزمة اقتصادية.
- إن إحكام الإصدار يجنب حدوث أو تكرار الأزمات المالية".

أما عملية الإصدار فتقيد بتوفير الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد فسابقا وفي ظل النظام الذهبي، كان الغطاء ذهب، ولكن التخلي عن قاعدة الذهب والعملات الأجنبية والأوراق المالية والتجارية وأذونات الخزينة ويلجا البنك المركزي للإصدار عند:

✓ العجز في النفقات الدولة الاستثمارية أو التشغيلية؛

[1] رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف–مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر لنشر، الأردن، 2002، ص:21.

[2] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مكتبة الريام، ط1، الجزائر، 2006، ص:98.

- ✓ وجود فائض في ميزان المدفوعات، حيث أن دخول رؤوس الأموال قصيرة أو طويلة الأجل أو فائض في الميزان التجاري يتطلب إصدار أموال بقدره؛
- ✓ عند حاجة البنوك إلى سيولة.

وتتم العملية بتحويل الأصول التي يحصل عليها البنك المركزي من الحكومة أو البنوك التجارية والتي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية إلى وحدات من العملة مساويا لما تم الحصول عليه.

الفرع الثاني: بنك الدولة

وهي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية وذلك باعتباره مؤسسة مصرفية تابعة للدولة تقوم بتنفيذ السياسة النقدية والمالية الموضوعة من طرف الحكومة عن طريق إدارته للحسابات المصرفية الخاصة بالهيئات والمشاريع الحكومية، كما يمكن للبنك المركزي أن يقدم القروض للحكومة عند الاحتياجات، إضافة المعاملات الخاصة بشراء وبيع العملات الأجنبية للدولة وبصفة عامة يعتبر البنك المركزي كوكيل ومستشار مالي للدولة عن طريق[1]:

- تحصيله لشيكات تسديد الضرائب والرسوم؛
- تسيير ومتابعة الحساب الجاري للخزينة العامة؛
- تحقيق التحويلات المطلوبةمن المحاسب العام.

الفرع الثالث: بنك البنوكوالمسؤول عن الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية

يتمتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلال قيامه بتقديم القروض والتسهيلات لمؤسسات الجهاز المصرفي وللحكومة أيضا في الأزمات الماليةوالاقتصادية وذلك بصفة المقرض الأخير للجها ز المصرفي ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطيا ت النقدية للمختلف البنوك الأخرى على أساس أن تقدم هذه الأخيرة في شكل قروض مقابل خصم ،كما أن ازدياد هذه الاحتياطيا ت يعتبر مقياس لقوة النظام النقدي في دولة وذلك بتوسيع النظام الائتماني والنشاطات الاقتصادية وبعدها عن الأزمات المالية المختلفة حيث تستعمل تلك الاحتياطيا ت النقدية في الظرو ف الطارئة إضافة إلى ذلك فالزيادة المعتبرة في هده الاحتياطيا ت تزيد من سيولة النظام المصرفي وتنظيم الائتمان عن طريق التحويل الفوري لمختل ف أشكال النقود فيما بينها محققة بذلك التوازن بين الوحدات المالية[2].

[1] بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:94.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي (المؤسسة–البنوك التجارية–البنوك المركزية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص:253.

الفرع الرابع: بنك المقاصة المركزية

تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقاصة و تسوية الفرو قا ت بين المصارف المتعددة عن طريق استخدام الشبكات في تسديد قيمة المعاملات اليومية والسحب على ودائع الأفراد لدى البنوك تجعل بعضها دائنة والأخرى مدينة وتسوى الحسابات في دفاتر البنك المركزي عن طريق استخدام الاحتياطيات النقدية الخاصة بالبنوك التجارية والموجودة لديه ، وتتم العملية بسحب البنك المدين شيكا على البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك[1].

الفرع الخامس: وظيفة الإشراف والرقابة على البنوك

باعتبار أن البنك المركزي هو القلب النابض للجهاز المصرفي ولهذا أوكلت الدولة له مهمة الإشراف والرقابة على البنوك وتهدف من خلالها إلى تحسين القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي وحماية أموال المودعين، ويمارس البنك المركزي عدد من الأساليب تمكنه من إجراء رقابة فعالة على الائتمان من ناحية وعلى وحدات الجهاز المصرفي من جهة أخرى[2].

المطلب الثالث: أساليب البنك المركزي (أدواته)

يستخدم البنك المركزي الأدوات والأساليب المختلفة التي تمكنه من التأثير في أنشطة وفعالية البنوك التجارية والرقابة على شروط الائتمان وذلك بغرض السيطرة على حجم الكتلة النقدية.

الفرع الأول: أساليب الرقابة الكمية

أولا: عمليات السوق المفتوحة: المقصود بها هو نزول البنك المركزي إلى السوق المالي كبائع ومشتري للأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو سوق النقد بوصفه بائعا ومشتريا لأذونات الخزانة أو العملات الأجنبية مثلا، ويهدف البنك المركزي من عملية السوق المفتوحة التأثير على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش عن طريق التأثير في العرضالنقدي أي النقود الورقية ونقود الودائع بصفة خاصة. ففي حالات التضخم إذا شاء البنك المركزي تقييد حجم الائتمان وامتصاص جزء من الأموال المتداولة فإنه ينزل بائعا للأوراق المالية والسندات الحكومية مثلا. وفي حالات الانكماش إذا رغب البنك المركزي في دفع التوسع للائتمان فإنه ينزل مشتريا للأوراق المالية والسندات[3].

ثانيا: عملية سعر إعادة الخصم:هو سعر الفائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته، ويستطيع البنك المركزي بواسطة سعر إعادة الخصم تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي أوقات الرواج (حالة تضخم) يمكن له

[1] مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص:220.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، مصر، ص:11.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:73.

إتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تقليل كمية النقود المتداولة وذلك برفع معدل إعادة الخصم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد (ارتفا ع تكلفة الائتمان)، وهذا يدفع المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض، وعليه يتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش، أما في حالة اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية في أوقات الكساد تهدف إلى زيادة حجم النقود، لذا فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك التجارية خصم ما لديه ا من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في الائتمان، حيث أن معدلات الفوائد على القروض يزيد من الطلب عليها أي الزيادة في الاقتراض[1].

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني: وهي النسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتتمثل في الحد الأدنى لما يحتفظ به البنك من أرصدة سائلة لمقابلة السحوبات اليومية من طرف المودعين، ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة في حالات توسع النشاط الاقتصادي بما يهدد بظهور موجة من التضخم حيث يرفع نسبة الاحتياط القانوني بهدف كبح جماحه حين إذن تضطر البنوك التجارية إلى تخفيض حجم الائتمان أما بالتشدد في منح القروض الجديدة أو باستدعاء القروض تحت الطلب. كذلك إذا أراد البنك المركزي أن يحدث توسعا في النشاط الاقتصادي فانه يخفض من هذه النسبة وهكذا نجد أن البنك المركزي يستطيع عن طريق تغيير النسبة أن يؤثر في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[2].

الفرع الثاني: أساليب الرقابة الكيفية

أولا: الاقناع الأدبي: يتعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية وفق هذه الطريقة عندما تقتضي المصلحة العامة تدخله لتوفير الائتمان في أنواع أو مناطق معينة كذلك عندما يرى من الضروري عدم التوسع في منح الائتمان فيطلب من البنوك التجارية التقليل من منحه دون اللجوء إلى اتخاذ إجراءات كمية كرفع سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، كما تلتزم البنوك التجارية بهذا الإقناع نظر للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالبنك المركزي وذلك على اعتبار انه ملجأها الأخير للاقتراض[3].

ثانيا:هامش الضمان المطلوب: ويتمثل في المقدار المالي الذي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لشراء أو لتمويل نسبة معينة من قيمة الأوراق المالية كقرض من هذه البنوك والباقي يدفعه العملاء من أموالهم الخاصة ويسمى تلك النسبة بهامش الضمان، وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف

---

[1] موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية–دراسة حالة بنك الجزائر** –، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص:30.

[2] إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص:88-89.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–1990–2004–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص:252.

الاقتصادية التي يوجهها البلد ، ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنك التجاري رفع هذه النسبة ، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض ، وتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد من اجل تشجيع حركة الاستثمار[1].

رابعا: الرقابة على شروط البيع والرهن العقاري :إن نظام البيع بالتقسيط للسلع المعمرة كالأثاث و السيارات ينتشر في المجتمعات الحديثة ، وهذا النظام يؤدي لزيادة الاستهلاك حيث انه يمكن الأفراد من الحصول على السلع وان لم يتوفر لديهم قيمتها الكاملة حالة الشراء ، وقد يقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي وذلك بهدف الحد من الطلب على المواد الاستراتيجية المهمة وكذلك منع الزيادات المستمرة في القدرة الشرائية لدى المستهلكين لان هذا النوع من الرقابة يشترط دفع جزء من قيمة السلع مسبقا مع تحديد قيمة الإقساط وعددها حيث يشترط عادة عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من موجودات البنوك التجارية. والقرو ض أو الرهن العقاري إحدى أنواع طويلة الأجل التي تحل مشاكل عديدة وأبرزها أزمة الإسكان التي تعد إحدى المشاكل الرئيسية في المجتمعات الحديثة حاليا، وقد يستطيع البنك المركزي التخفيف منها عن طريق تسهيل شروط الرهن العقاري إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج الإسكان وذلك من خلال تغيير المقدم وفترة الرهن وكذا سعر الفائدة، وفترة تسديد القرض[2].

خامسا: الحد الأقصى لسعر الفائدة:قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد[3].

المطلب الرابع: مصادر واستخدامات البنك المركزي

يبين هذا المطلب مصادر واستخدامات البنك المركزي والتي هي كالتالي:

. الفرع الأول:استخدامات البنك المركزي (الموجودات)

---

[1] مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص:232.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص:272.

[3] ماجدة مدوح، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002، ص:20.

يبين هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي استخدامات البنك لموجوداته التي تكونت من مصادر مختلفة وتتكون من[1]:

أولا: الموجودات الأجنبية : وتشمل هذه الموجودات الأجنبية في كل من: الذهب، العملات الدولية (النقد الأجنبي)، ودائع البنك لدى المصارف الأجنبية، وحدات حقوق السحب الخاصة، احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي، الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا:الحقوق على الحكومة (مستحقات حكومية): و هذه الحقوق تعكس اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل إنفاقها من خلال قروض مباشرة أو غير مباشرة عن طريق القيام ببيع السندات الحكومية أو بيع الحكومة لحوالات (أذونات) الخزينة التي هي أدوات ائتمانية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة و تبيعها للمصارف الأخرى من اجل، أو ، لغرض سد عجز تمويلها قصير الأجل لنفقاتها الجارية .

ثالثا: الحقوق على المصارف: وهي عبارة عن قروض يمنحها البنك المركزي للمصارف التجارية بصورة مباشرة (سلف قروض قصيرة الأجل) أو بصورة غير مباشرة من خلال قيام البنك المركزي بخصم الأوراق المالية المقدمة له من طرف المصارف التجارية لغرض توفير السيولة اللازم ة لتمويل نشاطها الائتماني، مقابل حصول البنك المركزي على سعر الفائدة يتمثل في سعر خصم هده الأوراق.

رابعا:الحقوق على المؤسسا ت الأخرى : هذه الحقوق تتمثل في القروض التي يقدمها البنك المركزي لبقية المؤسسات الماليةوالمصرفية الأخرى وفي مقدمتها المصارف المتخصصة ومصارف الادخار والتنمية وغيرها من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

خامسا:الموجودات الأخرى: وتضم بقية الموجودات الأخرى الخاصة بالبنك المركزي (كالمباني والأجهزة ....) .

الفرع الثاني: مصادر البنك المركزي (المطلوبات)

يمثل هذا الجانب مطلوبات البنك المركزي أو مصادر أمواله (الخصوم) وتتكون من[2]:

أولا:الاحتياطيات النقدية : و تتكون من مصدرين أولهما يتمثل في العملة المتداول ة التي أصدرها البنك المركزي وهي عبارة عن أوراق نقدية و مسكوكات معدنية من العملة الوطنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أما المصدر الثاني يتمثل في احتياطيات المصارف لدى البنك المركزي، و هذه الاحتياطيات النقدية تودعها المصارف لدى

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زاهران لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص: 178.

[2] نفس **المرجع السابق**، ص: 179-182.

البنك المركزي بحكم القانون أو بحكم الأعراف المصرفية السائدة ، له ذا فأنها تتيح للبنك المركزي التحكم في سيولة المصارف التجارية ،و منه التأثير في منح الائتمان و بالتالي التأثير على عرض النقود و إجمالي السيولة المحلية .

ثانيا:الودائع الحكومية : وهي الودائع التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي بصفته بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي لذا فانه يتولى تنظيم حساباتها وقبول ودائعها دون باقي المؤسسات الأخرى.

ثالثا: المطلوبات الأجنبية: وهي التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي وهده الالتزامات تنحصر فيما يلي: وحدات حقوق السحب الخارجية، حسابات صندوق النقد الدولي، أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

رابعا: حسابات راس المال:وتمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي وهي راس المال المدفوع والاحتياطيات، إلا أن هذه الحسابات لا تشكل مصدرا رئيسيا لنشاط البنك المركزي من الناحية المصرفية والائتمانية اذ انه يعتمد على الموارد الأخرى لتمويل نشاطه المصرفي والائتماني.

خامسا: المطلوبات الأخرى :وهي بقية المطلوبات الأخرى على البنك المركزي كشراء هـ لأصول معينة بوساطة أحد المصارف التجارية وغيرها منالمطلوبات.

ومن عناصر استخدامات ومصادر البنك المركزي يمكن استخلاص الشكل الموالي:

الجدول رقم (01): مصادر واستخدامات البنك المركزي

استخدامات البنك المركزي	مصادر البنك المركزي
-الموجودات الأجنبية -حقوق على الحكومة (مستحقات حكومية) -حقوق على المصارف التجارية -حقوق على المؤسسات الأخرى -موجودات أخرى	-الاحتياطات النقدية أ-عملة متداولة ب-ودائع البنوك التجارية ج-ودائع المؤسسات الأخرى -الودائع الحكومية -المطلوبات الأجنبية -حساب رأس المال -المطلوبات الأخرى

المصدر: رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف**، مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر، ط1، **عمان**، 2002، ص 69.

المبحث الثاني: تسيير البنك المركزي للعرض النقدي

تتكون الكتلة النقدية من الأوراق النقدية والقطع المعدنية في التداول، تضاف إليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار النقدي وذلك بالتحكم بالعرض النقدي وفقا لوضعية الاقتصاد.

المطلب الأول: العرض النقدي

العرض النقدي أو الكتلة النقدية لا يرتك ز على مفهوم السيولة فقط وإنما يتجاوز ذلك، فالنقود ليست المستودع الوحيد لسيولة أو الثروة، وبناء عليه سنتناول في هذا المطلب مفهوم العرض النقدي والأدوات التي تأثر فيه

الفرع الأول: مفهوم العرض النقدي

أولا: مفهوم العرض النقدي:

يشمل مفهوم العرض النقدي ثلاثتعريفات[1]:

- الأول منها هو M1 وهو كمية العملة المصدرة بالإضافة إلى مجموع الودائع تحت الطلب ويرتكز هذا التعريف على وظيفة النقود كوسيط لتبادل لذلك فهو يشمل العملة بالإضافة إلى أكثر أنواع الودائع سيولة والتي تكاد تكون مثل العملة في أداء وظيفة الوساطة في التبادل.
- والثاني منها M2 وهو أكبر حيث يشمل بالإضافة إلى M1 ودائع أقل سيولة نسبيا وهي الودائع الادخارية والآجلة الصغيرة من جميع الأنواع ومع ذلك يمكن أن يتم استخدامها وسيط لتبادل.

أما الثالث منها فهو M3 من أكثر التعريفات اتساعا للعرض النقدي حيث يشمل M1 وM2ا والودائعالكبيرة الآجلة ذات الطابع الادخاري والاستثماري.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن استنتاج أن للعرض النقدي مفهومين أحدهما يدعى بالمفهوم الضيق والذي هوM1والثاني يدعى بالمفهوم الواسع للعرض النقدي وهوM2.

الفرع الثاني: الأدوات المأثرة في العرض النقدي

[1]عبد الرحمن يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص:43.

هناك ثلاثة أدوات يستخدمها البنك المركزي لتأثير في القاعدة النقدية وهي[1]:

أولا: عمليةِ السوق المفتوحة:يستطيع البنك المركزي شراء وبيع السندات الحكومية من وإلى الجمهور، ففي حالة الشراء يدفع البنك المركزي شيكات للبائعين مقابل حصوله منهم على سندات حكومية، ويتم سحب هذه الشيكات على البنك المركزي وإيداعها في حساب البائعين لدى البنوك التجارية، ومن تصبح هذه الشيكات حقوقا للبنوك التجارية على البنك المركزي. وتعتبر عملية السوق المفتوحة من أكثر الأدوات شيوعا في الدول المتطورة، تعتمد عليها البنوك المركزية لتنظيم العرض النقدي من يوم لأخر[2].

ثانيا:سعر الخصم : تستطيع من خلال هذه الوسيلة البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي، لدعم السيولة النقدية لديها بسعر الخصم، ويعني هذا الاقتراض أن البنك المركزي قام بخلق وديعة باسم البنك التجاري، وهو اجراء يشبه تماما الاجراء الذي يقوم به البنك التجاري عندما يقدم قرضا للعملاء.

ويتأثر حجم الكتلة النقدية أي العرض النقدي بعملية السوق المفتوحة وسعر الخصم من خلال التأثير على الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية عند نسبة الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي عليها.

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني : تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء في خزائن البنك المركزي، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها في شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي.

ويحاول البنك المركزي الاستفادة من استخدام وسائل الرقابة الثلاثة لتحقيق أهداف متعددة، وتعتبر عمليات السوق المفتوحة الآلية الاعتيادية لتحقيق السيطرة اليومية على عرض النقود، فعند ارتفاع أسعار الفائدة بمعدلات أسرع أو أعلى من المستوى المطلوب عند إذ يقوم البنك المركزي بعملية السوق المفتوحة عن طريق شراء سندات حكومية من الجمهور متسببا في ارتفاع أسعار السندات وانخفاض أسعار الفائدة، طالما تؤدي عملية الشراء لزيادة العرض النقدي، ويلجأ لعملية السوق المفتوحة أيضا لتخاذ نفس الاجراء إذا اعتقد ان العرض النقدي ينمو بمعدلات أقل من المستوى المرغوب فيه.

وعن طريق سعر الخصم تتمكن البنوك التجارية من الحصول على احتياطات نقدية عند الحاجة. وعلى ذلك تؤدي عمليات سعر الخصم دورها الرقابي على عرض النقود من خلال ممارسات البنوك التجارية.

ويستخدم أسلوب الاحتياطي القانوني لخلق تأثير فعال على حجم الاحتياطات النقدية في التداول.

المطلب الثاني: آلية القاعدة النقدية

[1] حسن أحمد عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008/2007، ص: 238-240.

[2] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، بحث رقم 63، المملكة العربية السعودية، ص: 15.

يتأثر العرض النقدي بحجم القاعدة النقدية التي تتكون من النقود المتداولة والاحتياطات حيث أن أي تغير في أحدهما يأدي إلى تغير المعروض النقدي من النقود.

الفرع الأول: محددات العرض النقدي ومفهوم القاعدة النقدية:

أولا: محددات العرض النقدي:

يتحدد العرض النقدي في أي اقتصاد حديث من خلال[1]:

- حجم أو كمية العملة المصدرة: يتولى البنك المركزي إدارة هذه العملية من خلال نظام الإصدار وسياسة الإصدار التي يتبعها
- خلق الائتمان * أو الودائع التي تتمكن البنوك التجارية من توليدها اعتمادا على ما يحتف ظ به عملاءها من ودائع نقدية

حيث أن هذه العملية تخضع لرقابة البنك المركزي لأنه المسؤول إجمالا عن أدارة العرض الكلي للنقود في إطار احتياج النشاط الاقتصادي.

ثانيا: معنى القاعدة النقدية:

يشار إليها بأنها القوة النقدية العليا وهي تمثل مقدار النقود المركزية خلال فترة معينة، وتتكون من التزامات البنك المركزي أي مجموع العملة لدى الأفراد والهيئات في خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى البنك المركزي.

مكونات القاعدة النقدية: بشكل عام القاعدة النقدية تتكون من النقود في التداول ويمكن التعبير عنها ب(R) أي النقود لدى الجمهور مضاف إليها (C) الاحتياطات الكلية في النظام المصرفي

ويعبر عنها بالعلاقة التالية[2]: "B = C +R…..(1)

وتقسم القاعدة النقدية إلى جزئيين:

-الجزء الأول يستطيع البنك المركزي إدارته بشكل كامل

-الجزء الثاني هو الجزء الذي يستطيع إدارته بشكل أقل ويتولد من القروض المخصومة بواسطة البنك المركزي.

الجزء الأول ويسمى أيضا الأساس غير المقترض الذي يتحكم فيهالبنك المركزي ينتج من عملية السوق المفتوحة ويعبر عنه كالتاليB non =BDL

---

[1] محمد يونس وآخرون، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004، ص: 281.

* انظر إلى كتاب الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ص: 45-50.

[2] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 89-93

Bnon: الأساس غير المقترض

B: القاعدة النقدية

DL: القروض المخصومة

وبافتراض أن DL=0 هذا يعني لا يوجد قروض مخصومة

✓ العلاقة بين M1 بعرض النقود و(B) فإنه نستطيع منطقيا ربط القاعدة النقدية والودائع تحت الطلب حسب العلاقة التالية:

M1=mB

والمتغير (m) يمثل المضاعف النقدي الذي يبين مقدار التغير في العرض النقدي الناتج عن التغير في القاعدة النقدية

استنتاج المضاعف النقدي:

يمكن استنتاج المضاعف النقدي من خلال معادلة إجمالي الاحتياطات

R =RR+RE

تتكون من نوعين من الاحتياطات: (R) والاحتياطات المصرفية

RR: احتياطات قانونية

RE: احتياطات فائضة

وللعلم فإن الاحتياطات القانونية للبنوك هي احتياطات مقابل ودائع تحت الطلب(D) واحتياطات مقابل ودائع لأجل(T) وعليه فإن الاحتياطات القانونية تصبح:

RR=RD+RT

RD: احتياطات على الودائع الجارية

RT: احتياطات على الودائع لأجل

وعليه فإن:

R=RD+RT+RE… (2)

وبمأن حجم الاحتياطي المتعلق بالودائع تحت الطلب هو عبارة عن الودائع تحت الطلب مضروبة في نسبة الاحتياطي للودائع تحت الطلب (rD)، وأن الاحتياطي الخاص بالودائع لأجل (T) مضروبا في نسبة الاحتياطي للودائع لأجل(rT) ولهذا تصبح الاحتياطات الاجمالية كالتالي:

R=rdD+rtT+RE… (3)

وبتعويض (r)في المعادلة (1)

B=rdD+rtT+RE+C… (4)

وإذا افترضنا أن الجمهور غالبا ما يقدر ما يحتفظ به ودائع لأجل مع تغير يحتفظ به من ودائع لأجل بنسبة (T= Td) ومعروف أن التغيرات في طلب الجمهور للعملة يحدث كانعكاس لأثر التوسع أو الانكماش بواسطة البنوك على التغيرات في الدخل وفي مدفوعات الأجور وفي تجارة التجزئة. ولذلك نفترض أن(C=KD) من حجم الودائع تحت الطلب أي أن: (K) إنما هو نسبة (C) مقدار العملة في التداول.

كذلك نفترض أن فائض الاحتياطات لدى البنوك إنما يتماشى مع نشاط البنك وكذلك يمكننا أن نفترض أن فائض احتياطات البنوك يمثل نسبة(e) من مقدار الودائع تحت الطلب أي أن:(C=eD)

وبتعويض في المعادلة (4)عن:

T=tD
C=tD
RE=eD

فإننا نحصل على المعادلة التالية:

B=rdRD+rttD+eD+KD…(5)

بالتالي فإن: B=D(rdR+rtt+e+k)

$$D=B\frac{1}{RdR+rtt+e+k}\ldots (6)$$

وإذا كان التعريف الضيق للعرض النقدي هو M1النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب

M1=D+C
C=kD
M1=D+kD
M1=D (1+k)… (7)

ومن المعادلة (6) و(7) يمكن أن نجد المعادلة التالية:

$$M1=B\frac{1+k}{RdR+rtt+e+k}\ldots (8)$$

وهذه الصيغة ممثلة بالمعادلة الأولية M1=m وبذلك نلاحظ أن الكسر المضروب في القاعدة النقدية B في المعادلة(8) يعبر عن المضاعف النقدي الذي يبين مقدار التغير في عرض النقود نتيجة التغير في القاعدة النقدية ومنه فإن:(9)... m= 1+k / Rd+rtt+e+k

ويظهر من المضاعف النقدي أنه دالة في نسبتين التي يقررها المودعون(t=T\D) و(k=C\D) ونسبة الاحتياطي النقدي التي يحددها البنك المركزي، وكذلك النسبة التي تقررها البنوك فيما يتعلق بالاحتياطي الفائض(e=RE\D)"

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي في تسيير العرض النقدي

تتمثل استقلالية البنك المركزي في تسييره للعرض النقدي وفق الأهداف التي سطرها وبتطبيق السياسة التي يراها مناسبة دون أي ضغوط من طرف الدولة.

الفرع الأول: البنك المركزي وتمويل عجز الميزانية

- عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة للظروف والأوضاع الاقتصادية احداث عجز في الميزانية، بالتالي فإن على السياسة المالية التي تطبقها الدولة اللجوء إلى البنك المركزي إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق الإصدار النقدي لتمويل العجز في الميزانية كما يلي[1]:

[1] درواسي مسعود، **مرجع سابق**، ص: 145-146.

أولا: لاقتراض: القرض هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة من البنك المركزي على التعهد برد مبلغ القرض والفوائد وفقا للشروط التي يضعها البنك المركزي

ثانيا: الإصدار النقدي: عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة لدولة فإنها تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي الجديد في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من السلع والخدمات، فإذا تم إصدار أوراق نقدية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات فمعنى ذلك أن كمية النقود المصدرة كبيرة وتطارد كمية أصغر من السلع والخدمات ويسمى ذلك بالتضخم النقدي، وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق الناتج الوطني ويسمى بالتضخم المالي. ويعد الإصدار النقدي الجديد أسهل الطرق التي تلجأ إليه الدولة في تغطية نفقاتها العامة في حالة عدم كفاية إيراداتها العامة ومن أجل تفادي الآثار السلبية للإصدار النقدي الجديد فإن البنك المركزي يضع شروطا له:

- ✓ تميز جهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود؛
- ✓ توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد؛
- ✓ ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة؛
- ✓ تضافر السياسات الاقتصادية لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها الإصدار النقدي.

الفرع الثاني: البنك المركزي وتأثيره على ميزان المدفوعات

يقوم البنك المركزي في حالة العجز في ميزان المدفوعات برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية الأمر الذي يأدي إلى رفع تكلفة الاقتراض للأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، بالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الانفاق المتاح، حيث يستخدم البنك المركزي سياسة التغير في **سعر الخصم** وفقا الحالة فإذا أراد سياسة انكماشية فإنه سيقوم برفع سعر الخصم وهذا ما سينعك س بارتفاع أسعار الفائدة هذا إذا أراد تقليص حجم الائتمان ، ويطبق السياستين **الاحتياطي الالزامي والسوق المفتوحة** حتى يأثر على البنوك التجارية في منح الائتمان وخفضها من خلال رفع في الاحتياطي الالزامي أما السوق المفتوحة فإنها تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للائتمان الممنوح.

والعكس إذا أراد سياسة توسعية فهو يقوم بتوسيع منح الائتمان بالتالي خفض لسعر الخصم وتشجيع البنوك التجارية على منح القروض وذلك عن طريق تخفيض الاحتياطي الالزامي[1]

[1] حنان العروق، **سياسة الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004، ص: 52-53.

الفرع الثالث: البنك المركزي وسعر الصرف

يتدخل البنك المركزي من أجل التأثير على سعر الصرف لأنه يسعى إلى تحقيق المساوات بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للبنك المركزي حيث يراقب كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة المحلية فتسلم كل العملات الأجنبية له والذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة ويقوم البنك المركزي أيضا باعتباره سلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي[1].

[1] موري سمية، **تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص:44-45.

المبحث الثالث: ماهية التضخم

يعتبر التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة فهو ظاهرة اقتصادية تعاني منها اقتصاديات الدول النامية وهو ناتج عن التبعية الاقتصادية لدول المتقدمة حيث أنه أحد الظواهر اللصيقة بها وبغية علاج ظاهرة التضخم والحد من تفاقمه يقوم البنك المركزي باستخدام أدواته من أجل ذلك.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

التضخم هو ظاهرة نقدية بحته ويحدث نتيجة التوسع في عرض النقد بما يفيض عن احتياجات الاقتصاد المعتادة ويخلف آثار اقتصادية واجتماعية، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التضخم وأسبابه وآثاره.

الفرع الأول: تعريف التضخم

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموليته معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لا يوجد إلى حد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف واضح لتضخم.

- يعرف التضخم بأنه النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار[1].
- المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع معدلات الأسعار مع بقاء الدخل، وهو ذلك المعدل المتغير للمستوى العام للأسعار لاقتصاد بلد ما[2].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التضخم بصفة عامة بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار وهذا ما يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض الأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما، كما أن الارتفاع المفاجئ للأسعار في وقت واحد لا يعتبر تضخما حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يصنف الاقتصاديون ثلاثة أسباب لتضخم وهي كما يلي[3]:

أولا: تضخم ناشئ عن اصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، هذا يأدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخما ملموسا ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى فعل هذا النوع هي ما

---

[1] على يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة أدرار، الجزائر، 2009، ص: 68

[2] خلوط فوزية، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنةدراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004/2003، ص: 64.

[3] سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية لنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص: 167-168.

يسمى بعجز الموازنة العامة للدولة فعندما يفوق الانفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي، وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الاقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، مما يخلق احجاما نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج، وهذا سينعكس بدوره في شكل زيادة أسعار وحدوث تضخم.

ثانيا: تضخم ناشئ عن التكاليف : يواجه المنتجون أحيانا تزايدا مفاجئا في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى الأجر أو قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ، وفي جميع الأحوال فإن ذلك سيترك أثرا مباشرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة التكاليف ويكون أثرها ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبيرة[1].

ثالثا: تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذا أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي، مما يأدي إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثالث: آثار التضخم

هناك آثار اقتصادية واجتماعية للتضخم يمكن اجمالها فيما يلي[2]:

- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، إضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود فقدان وضيفتها كمستودع للقيمة، وهنا يزيد تفضيل الأفراد إلى الانفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم إلى الادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون لتحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.
- يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات باتجاه إلى خلق عجز به لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض جحم الصادرات فالزيادة التضخمية في الانفاق القومي بالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا بل على المستوردة أيضا.
- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي تفيد التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى انتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الأجور العالية،

[1] محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص:317.

[2] حبابة عبد الله، **أساسيات في الاقتصاد العام**، جامعة مسيلة، الجزائر، ص: 174-175.

وكذلك يتجه قسم كبير من الأموال إلى التجارة والاستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية إلى بناء المنازل الفاخرة.

- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات، الامر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها ومحصلة هذا أن يصبح التحصيل القومي غير ميسور.
- يترتب على اتضخم ظلم اجتماعي على أصحاب الأجور الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات وتتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بالأسعار على حين يستفيد أصحاب الدخول المعتبرة من تجار ومنتجين.
- يعمق التضخم التفاوت في توزيع الثروات والدخول ويخلق موجة من التوتر الاجتماعي والسياسي الضروري لرفع عجلة التنمية.
- إن أهم أخطار التضخم تكمن في طبيعته التراكمية فيصبح التضخم لصيقا بالاقتصاد القومي فيؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال والعمال ورجال الحكم.

المطلب الثاني: أنوع التضخم

يمكن تقسيم التضخم إلى عدة اقسام، وتختلف طبيعة التقسيم تبعا لوجهة النظر التي ينظر اليها للتضخم وفق الأسس التالية:

الفرع الأول:أساس السرعة التي ترتفع فيها الأسعار

وينقسم إلى[1]:

أولا: التضخم الزاحف: وهو أخف أنواع التضخم، ينظر اليه الاقتصاديون انه ليس ضارا على الاطلاق، وهو يحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار يمكن له أن يبعد الاقتصاد عن حالة الجمود وقد يكون خطر اذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة.

ثانيا: التضخم السائر: هو يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة بالتضخم الزاح ف، وهو أن الارتفاع في الأسعار خلال عقد أكثر من 10% وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف.

ثالثا:التضخم الجاري: عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100%، وعليه فإذا كانت الأسعار ترتفع، سنويا بمعدل يزيد عن 10% يسمى التضخم الجاري.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي (قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)**، دار الفكر لنشر، الجزائر، ص: 215-216.

رابعا: التضخم الجامح: وهو حالة تضخم شديد، حيث ان الأسعار ترتفع كل لحظة وليس هناك حدود لارتفاع الأسعار، لذا يصعب قياس ذلك، وعادة ما ترتفع الأسعار بمقدار 100% سنويا في هذه الحالة.

الفرع الثاني:أساس العوامل التي تؤثر في عرض وطلب السلع والخدمات

وتنقسم إلى[1]:

أولا:الافراط في عرض النقد: في هذه الحالة يكون هناك فائض عرض النقود بالنسبة لكميات السلع والخدمات الموجودة، وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد الكمية المعروضة من النقود أسرع من زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات، أي ان تكون هناك زيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة في مقدار المعروض من النقد.

ثانيا: تضخم التكاليف: وهذا النوع يحدث عن عوامل الزيادة في التكاليف الحدية للإنتاج أو يحدث عندما تزيد الدخول النقدية وخاصة الأجور بنسبة أكبر من الدخول الحقيقية، ويحدث تضخم التكاليف نتيجة الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بتالي سيطالب العمال برفع الأجور فترتفع أسعار المنتجات ويستمر ذلك.

ثالثا: تضخ م العجز: يحدث هذا التضخم عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل نفقاتها بالعجز من خلال خلق نقود بدون تغطية، فالقوة الشرائية لدى افراد المجتمع سوف تزداد ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار.

رابعا: التضخ م الهارب: هو انعكاس للعلاقة بين عرض النقود والسلع حيث يكون هناك هروب من العملة، ويحدث ذلك نتيجة ردود فعل الافراد عندما يجدوا انخفاض غير محتمل في قيمة النقود، والذي يردوه إلى كثرة تكرار العجز الحكومي.

الفرع الثالث: أساس النطاق

وينقسم إلى[2]:

أولا: التضخم الشامل: ويحدث عندما ترتفع أسعار كل السلع في الاقتصاد الوطني، وهو ظاهرة تضخمية عادية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثانيا: التضخ م الجزئي: يحدث في الحالات التي يكون فيها متوسط مجموعة من الأسعار ترتفع بسبب ارتفاع أسعار فردية نتيجة نقص غير عادي في سلع معينة.

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك**، دار اليازوري لنشر والتوزيع الأردن، عمان، 2010، ص: 185-186.

[2] نفس **المرجع السابق**، ص:187-188.

الفرع الرابع: أساس تصرف حكومي تجاه ضغوط تضخمية

ويقسم إلى[1]:

أولا: التضخم الحر: عندما لا تحاول الحكومة منع ارتفاع الأسعار فإن التضخم يسمى تضخما حرا او مفتوحا، ويحدث عندما ترتفع الأسعار دون توقف، أي عندما يتحرك جهاز الأسعار بشكل حر ليقوم بوظيفته فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات، وبالتالي فإن الأسعار تقوم بوظيفتها بتوزيع العرض القليل من السلع ويكون ذلك على أساس المقدرة على الدفع.

ثانيا: التضخم المراقب : عندما تتخذ الحكومة من الإجراءات ما يوافق استمرار وارتفاع الأسعار فإن التضخم يكون مراقبا وقد يتم ذلك عن طريق سياسات الرقابة على الأسعار وهذا الامر يؤدي إلى اختفاء بعض السلع من السوق وظهور ما يعرف بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة.

المطلب الثالث: أنماط وقياس التضخم

قد ترتفع الأسعار كزيادة لطلب على السلع وقد ترتفع أيضا نتيجة لزيادة التكليف انتاجها ويؤدي ذلك إلى نقص الإنتاج، الأمر الذي يستدعي قياس مدى تأثيره على الاقتصاد.

الفرع الأول: أنماط التضخم

يمكن تقسيمه إلى نمطين[2]:

أولا: تضخم جذب الطلب: حيث ان الأسعار ترتفع كنتيجة لفائض في الطلب على العرض الكلي السائد من السلع والخدمات، ويحدث هذا التضخم بداية من زيادة عرض النقود التي يتولد معها زيادة طلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها لاسيما في الحالات التي يصل فيها الاقتصاد إلى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وتتولد الضغوط التضخمية، وقد يحدث هذا النوع عندما تزداد الكفاية الحدية لرأس المال أو عندما يزداد الميل الحدي للاستهلاك بحيث أن زيادة الانفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يضغط نحوى الارتفاع الأسعار بعد مستوى التوظيف الكامل الذي يصل إليه الاقتصاد.

[1] سعيد هتهات، **دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح وقلة، الجزائر، 2006/2005، ص: 36

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص: 189-190.

ثانيا:تضخم دفع التكاليف: يمكن أن تحدث خطوات التضخم عن طريق زيادة التكاليف وذلك عندما تعتمد عوامل الإنتاج إلى زيادة حصته م ن الناتج الكلي عن طريق دفع اسعارهم لذا ينظر إلى زيادة الأسعار هي نتيجة لزيادة التكاليف في عوامل الإنتاج.

وتضخم دفع التكاليف قد يحدث بسبب دفع الأجور أو كنتيجة لدفع الأرباح، لذا قد يفترض تحليل هذا النوع من التضخم وجود احتكار في سوق العمل المتمثلة في وجود نقابات عمالية أو سلطة احتكارية في السلع يستطيع معها المحتكر إلى رفع السعر من أجل زيادة الأرباح، وتضخم دفع التكاليف يصعب السيطرة عليه أكثر من تضخم جذب الطلب الذي يمكن السيطرة عليه باتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية لامتصاص فائض الطلب النقدي، لكن تضخم دفع التكاليف لا يستجي ب للرقابة المباشرة ويحتاج بشدة إلى فرض القيود على جانب العمال وأرباب الأعمال في سياساتهم المتعلقة بجانب الأجور والأسعار.

الفرع الثاني: قياس التضخم

يمكن قياس التضخم وفق طرق التالية[1]:

أولا: الأرقام القياسية: تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها متوسطات نسبية وزمنية للأسعار حيث تعكس هذه الأرقام التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، والتي تستخدم في على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ومن أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي:

- صيغة لاسبير: حيث أن الوزن هنا هو الكميات في سنة الأساس مقدرة بأسعار سنة الأساس.

$$\frac{\sum_{I=1}^{N} P_I \times Q_0}{\sum_{I=1}^{N} P_0 \times Q_0} \times 100 = L$$

حيث أن:

L =الرقم القياسي

p_I = سعر السلعة سنة المقارنة

oP = سعر السلعة سنة الأساس

Q_0 = كمية السلعة سنة الأساس

- صيغة باش: الوزن هنا هو عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس.

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص: 46-47.

$$P= \frac{\sum_{I=1}^{N} P_I \times Q_I}{\sum_{I=1}^{N} P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث أن:

Q_I = كمية السلعة سنة المقارنة

- صيغة فيشر:

$$F= \sqrt{P \times L}$$

حيث أن:

FFISHER=

PPeache=

LLaspeyres=

ثانيا: الرقم القياسي الضمني: يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مئة حيث يتضمن المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد.

ثالثا: الضغوط التضخمية: وهي ثلاث معايير كما يلي[1]:

- معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي: وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابله ازيادة في الناتج المحلي االاجمالي الحقيقي، تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة الاختلال بين الانفاق النقدي والتدفق النقدي الحقيقي للسلع والخدمات يعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

$$B= \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B=معامل الاستقرار النقدي

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **مرجع سابق**، ص: 192-194.

$\frac{\Delta m}{m}$ =نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة ب:M2

$\frac{\Delta y}{y}$ = نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

فعندما B=0 فإن ذلك يعني أن هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن الأسعار مستقرة، وإذا كانت B<0فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، أما إذا كانت B>0فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

- معيار فائض الطلب: وينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكنزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، وذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي يتم قياس فائض الطلب انطلاقا من المعادلة التالية:

D= (CP+CG+I)-Yt

D= إجمالي فائض الطلب

CP= الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

CG= الاستهلاك الحكومي الخاص بالأسعار الجارية

I= الاستثمار بالأسعار الجارية

Yt= اجمالي الناتج المحلي الاجمالي

ومن هذا فإذا زاد مجموع الانفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الإجمالي الذي يتجلى في صورة ارتفاع فيأسعار السلع والخدمات.

- معيار الافراط النقدي: والمعبر عن فائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الافراط النقدي المولد للتضخم:

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

حيث أن:

λ = متوسط نصيب الوحدة من الناتج الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود

M= كمية النقود معبر عنهاM2

Y= الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ويتم حساب حجم الافراط النقدي الزائد عن مستوى الملائم الضروري للمحافظة على الاستقرار الأسعار على النحو التالي:

$$M^{-} = \lambda \times Y_T - M_T$$

حيث أن:

M^{-} = حجم الافراط النقدي

λ = متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_T = حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_T = كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لتضخم

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل وللتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية نتعرض لمختلف النظريات النقدية التي حاوله إعطاء تفسير مقنع للتضخم.

وه ي كالتالي[1]:

الفرع الأول: النظرية النقدية التقليدية:

يرى أنصار هذه النظرية الكمية أن الزيادة في كمية النقد المتداولة في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، أي كلما تطرقت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتقعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة " فيشر" ومعادلة "كامبردج".

حيث أن معادلة فيشر هي:M.V=T.P

$\Rightarrow P=M.V/T(1)$----------

M : كمية النقود

V : سرعة دوران المقود

T: كمية المبادلات

P: المستوى العام للأسعار

[1] عازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ط، الإسكندرية،2006، ص 298.

فمعادلة فيشر تبين وجود علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار وأيضاً لدينا معادلة كامبردج:

$\Rightarrow K= 1/V$ ---------- (2)

حيث

K : التفضيل النقدي

V : سرعة دوران النقود

لدينا: العلاقة بين التفضيل النقدي(M)وسرعة دوران النقود(V)عكسية وبتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1).

$M/K=T.P$ ----- (3)

وبتعويض حجم المعادلة (T)بالدخل (Y)نجد معادلة كامبردج.

$M/K=T.P$ ------- (4)

$(4) \Leftrightarrow (M) = KP.Y.$

ومنه تبين هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين كمية النقودMوالمستوى العام للأسعارP

$\Leftrightarrow M1.1/Y.KP=(4)$

أي كلما ارتفعت كمية النقود (M)تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي سيؤدي إلى ظاهرة التضخم.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تتصورها فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها، ذلك أن أزمة الكساد (1929-1933) أثبتت عدم صحة هذا التمثيل للتضخم،إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود التي أصدرتها الحكومة إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضا أكثر للأسعار،وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيط للتبادل.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية لتفسير التضخم:

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض القيمة، حيث آثار"كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم، كما رفض الأفكار الرئيسية للتحليل الكلاسيكي،وعندكنيز يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي أي بالطلب الكلي الفعال.

ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

أولا: المرحلةالأولى:

لا تكون فيها المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي مستقلي هذه الحالة عند زيادة إنفاق الحكومة مثلاً: فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطاً في الأسعارلأن فائض الطلب يمتص التوظيف والإنتاجولن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم،فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.

ثانيا: المرحلة الثانية:

وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقة الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها. فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر. ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار. أي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجه ة هذه الزيادة وبذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

الفرع الثالث:نظرية التضخم الناشئ عن دافع الطلب:

تتلخص هذه النظرية في أن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع، هذه النظرية إن مصدر القوى التضخمية هو في جانب العرض فارتفاع الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي يدفع الاتحاديات العمالية إلى ممارسة ضغوطها على أصحاب الأعمال والمطالبة برفعالأجوروفي دراسة شهيرة لـ:" **فيليبس**" عن بريطانيان لاحظ أن هناك علاقة بين معدلات الأجر النقدي ومعدل تغيرالبطالة، صاغ هذه الفكرة في منحناه المسمى" منحنى فليبس" أنظر الشكل التالي:**الشكل(01): منحنى فيليبس**

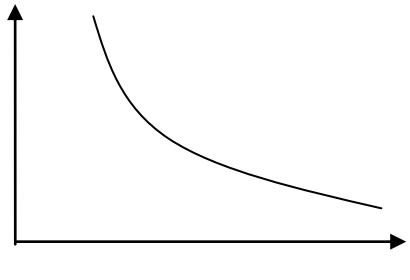

وقد أكد هذا المنحنى على علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ومحتوى هذه العلاقة أن انخفاض حجم البطلة يدفع معدلات الأجور إلى الأعلى وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار.وعن الربط بين نظرية فائض الطلب،ونظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة يمكننا القول إن ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج،وخاصة عنصرالعمل.

ومن ثم ينخفض مستوى البطالة،ويبدأ عملالاتحاديات العمالية في المطالبة برفع الأجور،وعند حصول ذلك ترتفع نفقة الإنتاج، فيحدث ارتفاعالأسعار.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أجور الأفراد يرفع من دخولهم، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الأجور والأسعار مرةأخرى.

الفرع الرابع: النظرية المعاصرة في تفسير التضخم:

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة " **ميلتون فريدمان** " النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة،وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات " فريدمان " في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضاً إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينات وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة،وهو ما يناقض منحنى فيليبس. وكذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية،وهي الظروف التي نشأت بها النظرية. هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره هو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية" فريدمان" على مبدأين:

أولا: المؤشر في المستوى العام للأسعار : هو تطور التغير في نسبة بين كمية النقود وبين الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود وليس مجرد تطور كمية النقود.

ثانيا: التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود : أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

يتصور" فريدمان" أن التغير في كمية النقود بدعمه التغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في أحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسبمتفاوتة،ومنه فإن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستمرار في المستوى العام للأسعار.

المبحث الرابع: معالجة البنك المركزي لتضخم

يتمثل دور البنك المركزي في علاج ظاهرة التضخم فياستخدام أدواته من خلال التدخل على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار النقدي في إطار السياسة الاقتصادية المطبقة.

المطلب الأول: أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة على التضخم

إن دور الأدوات الكمية في ضبط التضخم يكمن من خلال إمكانية تحقيق البنك المركزي لأهدافهفي رفع معدل الاستثمار والادخار ورفع معدلاتهبالنسبة للدخل القومي في الاقتصاد. وهي تتلخص في الاتي[1]:

الفرع الأول:عملية سعر البنك (سعر إعادة الخصم)

تعتبر هذه الأداة من أقدم الوسائل، استخدمها لأول مرة بنك إنجلترا سنة 1839. يطلق عليها أيضا سعر إعادة الخصم، وفي أثناء التضخم يرفع البنك المركزي سعر الفائدة لترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة حصول الأفراد على النقد والقرض من البنوك وبذلك يكون البنك المركزي قد أدى دوره في الرقابة على الائتمان والتأثير على حجم الإنفاق الكلي إلا أن سياسة سعر البنك قد لا تحقق النتائج المرجوة. في اقتصاديات الدول النامية وذلك لضعف الجهاز المالي والمصرفي وتخلق أسواق الخصم والائتمان وكذا لعدم مرونة الطلب على الائتمان، ففي بعض الأحيان تجد البنوك التجارية نفسها غير مجبرة على طلب قروض من البنك المركزي، إذا كان لديها فائض من الاحتياطات النقدية وبالتالي فإن أثر سياسة سعر البنك على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية محدودة.

الفرع الثاني:عملية الاحتياطي القانوني

وسيلة فعالة لتنظيم حجم الائتمان وجد ملائمة للسوق المالية الضيقة وغير المنتظمة.تتجلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد ففي حالة التضخم فإن ارتفاع نسبةالاحتياطي القانوني يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع*، ونتائج هذه السياسة غير مؤكدة في كثير من الأحيان خاصة إذا كانت السيولة عالية في المصارف كما هو الحال في بعض الدول النامية.

الفرع الثالث:عملية السوق المفتوحة

استخدمت لأول مرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة1923 وهي وسيلة فاعلة يقوم بها البنك المركزي لرقابة على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي بحجم الائتمان وكميات النقد التداول فحين دخول البنك المركزي الأسواق المحلية مشتريا أو بائعا فإنه بذلك يتحكم في قيمة وحجم الأوراق المالية

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (90-2000)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: النقود والتمويل، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص:138-142.

* – هذه السياسة تجبر البنوك التجارية على اقتناء الودائع التي تكلفها للمجتمع مما يعني انخفاضا في حجم العرض الكلي للنقود ومن ثم حجم الإنفاق الكلي، أنظر لكتاب أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء 2.

والسندات الحكومية مما يؤهله إلى معالجة ظاهرة التضخم والانكماش باستخدام سياسة السوق المفتوحة عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة في الأسواق المحلية ، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يخفض من حجم الاستثمارات الجديدة ويخفض بدوره من الإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي.

الفرع الرابع:عملية الحد الأقصى لسعر الفائدة

ذلك بفرض حد أقصى لسعر الفائدة المضمون من قبل البنوك التجارية على الودائع لديها فالبنوك التجارية قد تغالي في رفع أرباحها بحصولها على فوائد مرتفعة من تشغيل بعض أصولها مما يدفعها إلى رفع الفائدة الممنوحة لزيادة التراكم في ودائعها، وهنا ولضبط حركة السياسة الائتمانية المتوازنة يفرض البنك المركزي حد أقصى للفائدة الممنوحة للودائع لا يجوز تجاوزها فيرتفع ذلك الحد في أوقات الكساد وينخفض في أوقات التضخم طبقا لضغوط الإنفاق الكلية.

ونشير كخلاصة القول أن: استخدام أدوات الرقابية الكمية لضبط التضخم في البلدان النامية لم تحقق النتائج المرجوة نظرا لمحدودية تأثير البنوك المركزية على السياسة الاقتصادية لهذه الدول فتأثيرها على حجم الائتمان والنقد ضعيف مقارنة مما هو في الدول النامية مما جعل من الوسائل الكمية العامة في الرقابة على التمويل التضخمي ضئيلة الأثر.

المطلب الثاني: أدوات الرقابة الفنية المباشرة على التضخم

إن إقامة رقابة انتقائية على النشاط الإنتاجي في الاقتصاديات النامية يستند إلى مبدأ التأثير في سير الائتمان وعرض النقد نحو اتجاهات معينة ومرغوبة للنمو الاقتصادي، كتسريب فائض النقد نحو المشروعات الاستثمارية، والأكثر إدرارا للمنافع الاجتماعية. ولقد استخدمت هذه الوسائل في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراءات قصيرة مضادة للتضخم، إلا أن بعضها يهدف إلى تحقيق أغراض بعيدة المدى في النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان النامية.

الفرع الأول: أدوات الرقابة الكمية المباشرة

يستطيع البنك المركزي بواسطتها تحديد الحجم الأعلى للائتمان والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية خلال فترة معينة، مما يؤهله للتحكم في حجم النفقات الكلية، وموازاتها مع متطلبات الحركة الاقتصادية الداخلية تثبيتا لحركة الأسعار، والتوازن في الاقتصاد القومي[1]، ومن أهم هذه الأدوات

- فرض أسعار إعادة الخصم الانتقائية.
- المتطلبات الانتقائيةللاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.

[1] غازي حسين عناية، **مرجع سابق**، ص 128.

- وضع حدود عليا انتقائية للاستثمار النقدي لإجبار البنوك على توسيع الائتمان لقطاعات معينة.
- وضع أسعار فائدة قصوى على بعض القروض، تشجيعا لنوع معين منه.

الفرع الثاني: أدوات تكميلية

ليتدخل البنك المركزي في تبيان شروط وكيفية استخدام الائتمان، أي تبيان الكيفية التي يجب على البنوك التجارية منح الائتمان بموجبها وبعبارة أدق الرقابة الكمية المباشرة تتضمن عرض الائتمان، ومن أهم الأدوات نذكر:

- هوامش الضمان المطلوب.
- مراقبة الائتمانالاستهلاكي، أي البيع بالتقسيط.
- الرقابة على الائتمانالعقاري.
- سياسة المقاصة بين البنوك.

✓ **هوامش الضمان المطلوب:**

تخص هذه الهوامش القروض الممنوحة من أجل المضاربة في أسواق الأوراق المالية ، ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار ، يرتفع الهامش الذي يجب على الأفراد المضاربين سداده ثمنا للأوراق المالية المشترات ، وتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد والمضاربة [1] أي أنه إذا كانت نسبة هامش الضمان الذي يجب على الأفراد دفعه تشكل 30% وكانت نسبة الائتمان الممنوحة من قبل البنوك التجارية 70% ، فلكي يخفف من حدة الإنفاق النقدي يجب رفع نسبة هامش الضمان المطلوب تسديدها من المصادر الخارجية للأفراد إلى 50% مثلا مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح لغرض المضاربة إلى 50% بدلا من 70% والعكس في حالة الكساد .

✓ **مراقبة الائتمان الاستهلاكي (البيع بالتقسيط):**

تعني هذه الوسيلة مراقبة عمليات التأمين الاستهلاكي أي تسهيل شروط البيع بالتقسيط في أوقات الكساد، والتضييق منها في أوقات الرواج والتضخم.

أولا: رقابة الائتمانالعقاري:

ويقصد بها التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري بإقامة المباني، شراء العقارات ...الخ، تحقيقا لمتطلبات التنمية، لتحقيق نوع من التوازن ما بين التمويل العقاري وبين المشاريع الأخرى التي

[1] إسماعيل محمود هاشم، **مرجع سابق** ص 91.

تتطلبها حركة النشاط الاقتصادي، كالنشاطات التنموية والحربية ...الخ، وذلك تخفيضا لحجم التدفقات النقدية، والتي تحفز الظواهر التضخمية إلى الظهور.

ثانيا: سياسة المقاصة بين البنوك:

حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة المباشرة على الائتمان عن طريق تسوية الحسابات الدائنة والمدينة، والتي تتم بإشرافه في غرفة المقاصة، مما يؤدي إلى إطلاع أكبر على السياسات الائتمانية، والأوضاع للبنوك التجارية[1].

المطلب الثالث: أدوات الرقابة الفنية الحديثة على التضخم.

نظرا للعراقيل التي واجهت البنك المركزي في استخدام هـ لأدواتـ هـ التقليدية في المراقبة وضبط التوسع،والانكماش النقدي وفشلهـ في الحد من حركة حجم الائتمان والنقد أحيانا، فكان لابد من إيجاد وسائل فنية حديثة أخرى لاستخدامها في مجال الرقابة، وتكون في نفس الوقت امتدادا لوسائل البنك المركزي التقليدية المباشرة وغير المباشرة ومن أهم هذه الوسائل نذكر الإقناع الأدبي وإصدار أوامر وكذا وسيلة الإعلام.

الفرع الأول: الإقناع الأدبي

يتمثل في توجيه الاقتراحات ، والإجراءات والنداءات والتحذيرات سواء الشفهية منها والكتابية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي ، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية ، ورفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في أوقات الرواج والتضخم لتخفيض مستويات الأسعار ومعدلات الإنفاق الكلي (الطلب الفعلي) إلى المستوى اللازم والمعقول لتحقيق العمالة الكاملة طبقا لما تفتضيه عوامل التوازن و الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ، والعكس في حالة أوقات الكساد أي تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد ، وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم إذ ما اقتربت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير والوعيد[*].

الفرع الثاني: إصدار التوجيهات والأوامر

تعني إصدار البنك المركزي تعليمات وأوامر مباشرة للبنوك التجارية كتحديد حجم الائتمان الممنوح لهم أو أنواعه أو كيفية استخدامه. وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي فرض رقابة على حجم الائتمان واستخدامه لتوجيهه نحو المشروعات والأغراض الكفيلة لعلاج الأزمات الاقتصادية كتمويل زيادة الإنتاج الكلي في أوقات الكساد، وعدم تمويل المشروعات التبذيرية في أوقات التضخم، كما يخول لها أي للسلطات النقدية التحكم في حجم الإنفاق الكلي ومستويات الطلب الفعلي لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي بعيدا عن التضخم.

---

[1] نفس **المرجع السابق**، ص 91.

[*] كالتحذير الذي وجهه بنك إنجلترا سنة 1995 برفع نسبة الرصيد الدائن لها إذا لم تضع البنوك التجارية حدا للتوسع في الائتمان الذي تمنحه لزبائنها، أنظر مرجع أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، ج2.

الفرع الثالث: وسيلة الإعلام

إعلام البنك المركزي لسياسته الائتمانية المستقبلية في توجيه الائتمان نوعا وكما، والودائع الخاصة بهذه السياسة مدعومة بالأرقام والإحصائيات، وتساعد هذه الوسيلة الإعلامية في دعم الجهود الرامية لإصلاح الأوضاع الاقتصاديةوالائتمانية فوضع الحقائق أمام الرأي العام يزيد من ثقة الجمهور في الإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات النقدية لمعالجة ما يعاني منه الاقتصاد القومي من أزمات الكساد أو التضخم وذلك بتوسيع الإنفاق الكلي أو تضييقه.

المطلب الثالث: الإجراءات التقليدية والحديثة لمكافحة التضخم

من أجل الحد من المسببات النقدية للتضخم، المتمثلة خاصة في عدم وجود مقابلات للكتلة النقدية،عمل البنك المركزي على مكافحة هذه الاختلالات.

الفرعالأول: الإجراءات التقليدية

ومن أجل ذلك استخدمت الوسائل النقدية التالية[1]:

أولا: معالجة الضغوط التضخمية عن طريق العرض

بزيادة عدد السكان يزيد الطلب على السلع والخدمات، ويقع الاختلال لما لا يقابل هذا الطلب عرضا في سوق السلع والخدمات، وذلك يرجع لضعف مستوى الإنتاجية الصناعية، وتسبب كل هذا في خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد ، حيث تصبح الندرة ملازمة لكل ما يطلبه الفرد، فتلجأ السلطات إلى تحسين وضعية السوق الداخلي الذي يتميز بالندرة في المواد الغذائية، وتعطى الأولوية لعملية استيراد السلع ذات الاستهلاك الواسع، مما يزيد أثر التضخم المستورد، ويزداد بذلك كلما زاد الانفتاح على السوق الإنتاجية.

ثانيا: سياسة الأجور والأسعار:

تعد كل من سياسة الرقابة على الأسعار والأجور ملازمة لظاهرة التضخم بالتكاليف، فسياسة الأجور تهدف إلى التقليل من الفرق الكبير بين مداخيل مختلف شرائح المجتمع، وخاصة بين الأجور والأرباح الفردية لفئات ذات مستوى أعلى في القطاع الخاص، وللوصول إلى الهدف يجب التصدي لما يسمى بحلقة (سعر– أجر).

تمثل الأجور التكلفة الكبرى التي تدخل في تكلفة الإنتاج ومنه يوصى الاقتصاديون بوصفه علاج التضخم عن طريق النفقات بالتأثير على الأجور وبتطبيق رقابة مباشرة وصارمة، وهذا بتثبيت معدل الأجور لمدة زمنية معينة وبقوة القانون يوضع حد أدنى للأجور وتثبيت أسعار السلع ذات الاستهلاكالواسع.

إن فعالية الرقابة على الأسعار تنحصر في مدى مرونة عرض السلع والخدمات إلا أن هذا غير محقق بسبب

[1] محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الشروق لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص:460-461.

الندرة، ومنه تميل الأسعار للارتفاع وتحدد في إطار السوق الموازية، ومن ثم تزيد الضغوط التضخمية.

الفرعالثاني: الإجراءات الحديثة لمكافحة التضخم ضمن برنامج صندوق النقد الدولي

وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي[1]:

أولا: تشخيص ظاهرة التضخم من قبل صندوق النقد الدولي.

يرجع صندوق النقد الدولي ظاهرة الارتفاع المتواصل للأسعار إلى تدخل الدولة في جهاز الأسعار عن طريق ما تفرضه من رقابة وقيود وما ينجر عن ذلك من تشويه وانحرافات في طريقة عمل السوق. ففي هذا الإطار ينتقد الصندوق الإعانات المالية لدعم أسعار السلع الضرورية لرفع المعاناة عن محدودي الدخل كما أن غياب الأسواق المالية النقدية في هذه البلدان، أو عدم كفاءة عملها نظرا للقيود المفروضة من طرف الدولة يؤدي حسب خبراء الصندوق إلى هروب رأس المال إلى الخارج وإلى زيادةالاستهلاك، وعرقلة دور سعر الفائدة في ترشيد استخدام الموارد، ورفع كفاءتها.

ومن خلال كل ما سبق فإن خبراء الصندوق يرجعون التضخم الحاصل في البلدان النامية إلى الإفراط في عرض النقود الناجم عن زيادة الإنفاق الكلي العام وكذا الانحرافات الناتجة عن الإدارة النقدية والمالية السيئة. انطلاقا من هذا التشخيص النقدي لمشكلة التضخم يرسم صندوق النقد الدولي عناصر العلاج على أساس ضغط الطلب الكلي والهبوط بمعدلات نموه إلى مستويات منخفضة تتناسب والموارد الحقيقية المتاحة للاقتصادالوطني، حتى يتمكن من الحد من نمو كمية النقود. كما يرى الخبراء حتمية تفعيل العجز بالموازنات العامة للدولة، الذي يغطي غالبا عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي أو طبع البنكنوت، وعلى هذا الأساس يشترط الصندوق ضرورة التقنية وذلك بتطبيق ما يلي:

- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام.
- ضرورة العمل على زيادة موارد الحكومة من خلال:
  - ✓ زيادة الضرائب غير المباشرة.
  - ✓ بيع أو تصفية المؤسسات الاقتصادية التي تحقق خسارة، وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي والمحلي.

كما أنه ضمن محتويات التصحيح هناك بعض النقاط والتي لها علاقة بالتضخم ونذكر منها:

—اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية.

[1] حسن سهير محمود "**السياسة النقدية الجديدة وأثرها في علاج التضخم**"، مجلة الأفاق الجديدة، القاهرة، كلية التجارة، سبتمبر 1991، ص 135.

—تخفيض القيود المفروضة على قطاع التجارة الخارجية، وخصوصا على المدفوعات التجارية.

—زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

تتمثل هذه الأداةفي إبراز أهمية دور البنك المركزي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وذلك من خلال أدواتهالكمية والخاصة بتحديد القوى الائتمانية أو الأداة السعرية المتعلقة بسعر الفائدة بهدف تدعيم سعر الصرف للعملة الوطنية، وعلى هذا الأساس نجد محددات هذه الأداة تكمن فيما يلي[1]:

- ترشيد السياسة الائتمانية:يجب على السلطات المعنية اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بترشيد الائتمان والقضاء على فوضى التوسعات الائتمانية من خلال التحديد الكمي للائتمان وتقييد السوق الائتمانية، وهذا التقييد من شأنه تخفيض الفائض النقدي وفائض الطلب وتخفيض معدلات التضخم فضلا عن توجيه السياسة الائتمانية نحو تحقيق أهداف السياسة المالية.
- تحرير سعر الفائدة:إن تحجيم معدلات التضخم الجامح من خلال التقيد الكمي للائتمان يصبح غير ذا قيمة، إذا لم يتزامن مع استخدام سعر الفائدة وذلك لوجود العديد من الميكانيزمات التمويلية للبنك المركزي،فعليه إذن تحرير سعر الفائدة أي تركه يتحدد طبقا لميكانيزمات التمويلية والسوق المالي النقدي معتمدة في ذلك على التلازم بين ميكانزيم الأسعار وديناميكية العلاقة الثلاثية (النقود، سعر الفائدة، الاستثمار) إضفاء المرونة على سعر الاقتراض والخصم الذي يقرره البنك المركزي بالنسبة للقروض التي يمنحها، وهذا ما يتفق مع منطق النيوكلاسيك.

ثانيا: تصحيح معدلات أسعار الفائدة الإسمية لعلاج التضخم

من إيجابيات تصحيح معدلات أسعار الفائدة بما يجدي معدلات التضخم من تطورات لأن ذلك يمنع إعادة توزيع الدخل القومي من المودعين لصالح المقترضين فسعر الفائدة الحقيقي الموجب يحافظ على عدالة توزيع الدخل القومي بحماية حقوق المودعين من أن تذهب إلى المقترضين.

إن التضخم يؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي لصالح الأثرياء مما يزيد الميل للادخار وبالتالي حجم المدخرات فيجب أن يقل سعر الفائدة الحقيقي، وفي ذلك تشجيع الاستثمار وزيادته في نفس المستوى الجديد للمدخرات، ومن جهة أخرى أنه من خلال دالة الطلب على النقود يؤدي التضخم المتوقع الأعلى إلى تخفيض الأرصدة النقدية الحقيقية المرغوبة وأن هذا التخفيض يحد من الاستهلاك ويحفز على الادخار.

[1]نفس **المرجع السابق**، ص: 135.

خلاصة الفصل:

البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية المسؤولة عن الاطار النقدي الذي يعمل ضمنه الاقتصاد الوطني، حيث يقوم بالإصدار النقدي، وهو بنك الدولة ومستشارها وبنك البنوك والمسؤول عن الاحتياطات النقدية للبنوك، ويستخدم عدة أدوات من أجل تحقيق أهدافه من بينها عملية إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، حيث يعمل على تسيير العرض النقدي بالتأثير عليه بواسطة السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني ويتحدد العرض النقدي بواسطة النقود المصدرة وعملية خلق النقود، وهذا بغية التحكم في ظاهرة التضخم التي تحدث نتيجة التوسع النقدي وتتميز بارتفاع الأسعار حيث يحدث اما عن الإصدار النقدي بكمية كبيرة أو بسبب زيادة التكاليف أو زيادة الطلب وينجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية أهمها اضعاف ثقة الافراد تجاه العملة والتفاوت في توزيع الثروة وتختلف أنواعه وقد فسرت ظاهرة التضخم عدة نظريات أهمها النقدية والكينزية والمعاصرة، ويتمثل دور البنك المركزي في علاج التضخم من خلال أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة على التضخم وهي سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة والحد الأقصى لسعر الفائدة سياسة الاحتياطي القانوني والأدوات الفنية المباشرة على التضخم، أدوات تكميلية وأدوات الرقابة الفنية الحديثة.

تمهيد الفصل الثاني:

يقف بنك الجزائر على قمة الجهاز المصرفي، فهو يشرف على النظام النقدي والمالي ومسير لدواليب الاقتصاد الوطني، فهو أول مؤسسة للإصدار النقدي على قمة النظام، ومراقبة التداول النقدي وتسيير احتياطات الصرف، ومنح القروض لدولة والعمليات التي يقوم بها يوميا كإعادة الخصم وتسيير السوق النقدي وغرف المقاصة وسوق الصرف وذلك بغية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، وقد مر بنك الجزائر بعدة مراحل حيث نال استقلالية واسعة سمحت له بالمساعدة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلاج الظواهر الاقتصادية التي تهدد الاقتصاد، وتعتبر ظاهرة التضخم من أشد الأخطار التي تصيب الاقتصاد الجزائري،حيث شهد الاقتصاد ضغوط تضخمية لعدة أسباب أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم الذي نتج عنه أثار اقتصادية واجتماعية على الاقتصاد. وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك المركزي الجزائري

المبحث الثاني: طبيعة التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: تطور العرض النقدي ومعالجة بنك الجزائر لتضخم

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك المركزي الجزائري

لقد قامت الجزائر غداة الاستقلال، بمجموعة من الجهود الحديثة والجبارة لعل من أبرزها القيام بإنشاء جهاز مصرفي جزائري قادر على التكفل بمتطلبات النشاط والتنمية الاقتصاديةوتكييف هيكله بما يتماشى ويتلاءم والنموذج الاقتصاديالمعتمد،ولقد كانت البداية بإنشاء مؤسسة جزائرية تمثل السيادة الوطنية ألا وهي البنك المركزي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الجزائر ومفهومه

من اجل معرفة هذه المؤسسة المالية أي البنك المركزي الجزائري،الذي يمثل بصفته قمة الجهاز المصرفي الجزائري سوف نتطرق إلى كل من نشأته وتطوره وكذا مفهومه أيضا.

الفرع الأول: نشأة وتطور بنك الجزائر

إن أول مؤسسة مصرفية ظهرت في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 19 /07 /1843. لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا بالجزائر، وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية 1848. ولكن سرعان ما الغي بثورة 1848، لتظهر مؤسسة ثانية كانت تقتصر وظيفتها على الائتما فقط. إلا أنها لم تنجح مؤسسة الخصم هذه بسبب قلة الودائع. وبهذا ظهرت مؤسسة ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر في 1851 برأسمال قدره هو 3 ملايين فرنك مقسمة على 6 آلاف سهم. قد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتمادا)قرضا) وربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي وحق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة من سنة 1880 إلى سنة 1900 نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين(الاستعمار الفرنسي). وبهذا نجد أن بنك الجزائر زاول نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد. وبعد نصف قرن من إنشائه بدأت وظيفته الثانية الائتمان تتقلص تدريجيا إلى أن تخصص بعد قرن من تأسيسه كبنك مركزي [1]. إذن فوظيفتيه هما كالتالي[2]:

[1] بوزيدي سعيدة، **تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، فرع: تسيير، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص: 17-19.

[2] قميري حجيلة، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود وتمويل، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 15-16.

أولا:وظيفة الإصدار : في البداية كان البنك ملتزما بتغطية ذهبية لا تقل عن الثلث للنقود الورقية التي يصدرها.والودائع عندالطلب، مما قيد حريته في الإصدار وقد ألغي هذا الشرط وحل محله عام 1900 مبدأ سقف الإصدار أي تحديد حد أقصى للإصدار دون تقييده بغطاء من اجل تحقيق المرونة في الإصدار من اجل تلبية حاجات الاقتصاد من النقود) حاجات الإدارة الاستعمارية). أما بالنسبة لحق الاستبدال بالذهب فقد كانت الأوراق النقدية في البداية قابلة للاستبدال بالذهب وفي عام1870 أصبحت النقود الورقية إلزامية وتأكد ذلك عام 1914وقد عاد حق الاستبدال بالذهب عام 1928ولكنه الغي مجددا في 1936، وبخصوص المبادلة مع العالم الخارجي فقد كانت تتم عبر ميزانيات حسابية ترتكز دائما على نسبة ثابتة بين الفرنك الجزائري والفرنك الفرنسيوبالتالي تذبذب قيمة الأول تبعا لتذبذب قيمة الثاني تجاه العملات الأخرى.

ثانيا:وظيفة الائتمان : كان بنك الجزائر مسؤولا عن ائتمان الحكومة (الإدارة الفرنسية) يقدم لها تسليفات بدون فائدة ويدير استثمار قسم من إيراداتها ويمسك حسابا جاريا للخزينة ويمنحها اعتمادا غير محدود من اجل تحقيق مرونة الاستبدال بين العملتين الجزائرية والفرنسية[1].

وبعد حصول الجزائر على الاستقلال، وجدت نفسها قد ورثت نظاما مصرفيا قائما على أساس ليبرالي وموجه لخدمة المصالح الفرنسية فيما كان التوجه في الجزائر المستقلة يتبع النهج الاشتراكي المبني على نمط التسيير المخطط مركزيا والذي يتبنى مبادئ ورؤية مختلفة لدور ومهام النظام البنكي في عملية التنمية بأبعادها المختلفة ويبعد الظاهرة النقدية عن دائرة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى وجود عدم تجاوب بين نظام تسيير وأهداف هذه المؤسسات ومتطلبات الاقتصاد الاشتراكي[2].

ومن اجل ذلك قامت الجزائر بتأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62 /144 الصادر بتاريخ 13 /12 / 1962 ، وقد ورث فعاليات بنك الجزائر السابق .كما تم إصدار الدينار الجزائري في 10 افريل1964 على أساس غطاء ذهبي يعاد ل 0.18غرام من الذهب للدينار الواحد ، وقد جاء إصدار الدينار الجزائري لأول مرة بعد حوالي سنتين من الاستقلال لوضع حد لهروب رؤوس الأموال ، وقد كان عملة غير قابلة للتحويل و مرتبطة بالفرنك الفرنسي في البداية و بعدها بدأت الجزائر تقطع علاقاتها تدريجيا بالنظام الفرنسي ، ومع نهاية الستينيات من القرن الماضي لم تبقى أية علاقة بين الدينار و الفرنك[3].

---

[1] شاكر القزويني، **محاضراتفياقتصادالبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:49-50-51.

[2] خاطر طارق، **قوى التغيير الاستراتيجية في المجال المصرفي وآثرها على أعمال البنوك دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص: 118.

[3] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مرجع سابق، ص :264-265.

بهذا فقد أصبح البنك المركزي الجزائري يقوم بإصدار النقود وإدارة احتياطي القطع الأجنبية أي العملات الأجنبية ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي إضافة إلى مراقبة البنوك التجارية[1].

الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي الجزائريC.A.B

يوجد العديد من التعاريف للبنك المركزي الجزائري، ومهما اختلفت هذه التعاريف إلا أنها تبقى تدور أو تتفق كلها على الدور الذي يلعبه في احتلاله قمة الجهاز المصرفي ولعل من أبرزها ما يلي:

- البنك المركزي الجزائري) بنك الجزائر)وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الماليوباعتباره تاجرا فانه يخضع لقواعد المحاسبة التجارية، ملكية رأسماله تعود للدولة[2].

وقد أصبح يحمل البنك المركزي اسم بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض وذلك حسب المادة 11، بالإضافة إلى انه يخضع للقواعد المتعلقة بالتجارة غير انه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما يتبع القواعد المالية التي تطبق في المحاسبة التجارية[3].

- يعتبر إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62 /144 بتاريخ 13 /12 /1963 في حد ذاته مكسبا للجزائر وحدثا تاريخيا بعد استقلالها[4].

ومن الناحيةالقانونية، بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير،ويحكمه التشريع التجاري وتمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية، كما يقع مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر وله حق أن يفتح فروعا أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك، ولا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كيفيات تصفيته[5].

- لقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار الفرنسي. وبتأسيس الجزائر لأول مؤسسة نقدية (البنك المركزي بعد الاستقلال) في13 ديسمبر 1963 بموجب قانون رقم 62 / 144 أرادت أن تبين إرادتها في قطع أي صلة لها بالاستعمار،وإبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها واستقلالها.وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 14 – 15 / 12 / 2004.

[2] نشام فاروق، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين الأداء الاقتصادي**، مقالة، جامعة وهران، الجزائر، ص: 4-5.

[3] خاطر طارق، **مرجع سابق**، ص:125.

[4] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 173.

[5] مبروك حسين، **المدونة النقدية والمالية الجزائرية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2004، ص :8.

المركزية في كل دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله،وحسب قانون تأسيسه فهو بنك البنوك، مما يجعله مسؤولا عن السياسة النقدية والسياسة الاقراضية.وهو أيضا بنك الحكومة مما يجعله يقدم لها تسهيلات، وإعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها[1].

كما حدد قانون النقد والقرض مهاموصلاحيات بنكالجزائر،وعلاقته مع البنوك والمؤسسات الماليةوبذلك استرجع امتيازاته كمؤسسة إصدار وادخل تنظيما جديدا للضوابط والنسب التي فرضت على البنوك متابعتها ووضع اللوائح التبصيرية ودراسة الأهلية والقابلية والاستمرارية[2].

يتميز البنك المركزي الجزائري كغيره من البنوك المركزية بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي[3]:

- ✓ يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، حيث تتولى الدولة إدارته والإشراف عليه.
- ✓ يعتبر مؤسسة لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق المصالح العامة للدولة.
- ✓ امتلاكه للسلطة والأساليب المختلفة التي تمكنه من التأثير على أنشطة وفعاليات البنوك التجارية،حيث يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتمانيوالتحكم أيضا في عرض النقد المالي لتحقيق المحافظة المالية على القيمة الداخلية والخارجية للنقدالوطني.
- ✓ ترتكز جل أعماله مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامةوالمؤسسات المصرفيةالأخرى.
- ✓ يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة الوطنية.
- ✓ كما يقوم بدور الرقابة التي تظهر في كل من:

– مراقبة السيولة المصرفية.

– مراقبة نظام ضمان الودائع والربحية.

– مراقبة الدقيقين الخارجيين والقائمين على سير البنوك.

–ومراقبة متطلبات الرقابة الداخلية والإفصاح المحاسبي للبنوك وكذا سياسة التسهيلات الائتمانية.

---

[1] قميري حجيلة، **مرجع سابق**، ص:14-15.

[2] مصيطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 4 ،2006، ص:76.

[3] رضا صاحب أبو محمد آل علي،**إدارة المصارف مدخل تحليلي–كمي معاصر، مرجع سابق**، ص: 62-63.

المطلب الثاني: مهام بنك الجزائر في ظل قانون10/90 وهيكله

بنك الجزائر يخضع لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا، ولكنه لا يخض ع للتسجيل في السجل التجاري، ولا يخضع لأحكام القانون 88 -01 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية والاقتصادية، أثناء القيام بوظائفه التي يسيرها جهازين: المحافظ ومجلس النقد والقرض.

الفرع الأول: مهام بنك الجزائر في ظل قانون 10/90

يأتي البنك المركزي في أعلى قمة الهرم المصرفي، وتسند له عدة وظائف من أهمها[1]:

- إصدار النقود، يتولى البنك المركزي مهمة إصدار النقود القانونية ذات قوة الإبراء غير المحدودة عبر الوطن.
- بنك البنوك، حيث يمد يد العون للبنوك التجارية في حالة الضيق وتحتفظ لديه هذه الأخيرة باحتياطي قانوني ويتولى تسوية حقوق وديون البنوك فيما بينها عن طريق المقاصة.
- وضع السياسة النقدية، يراقب البنك المركزي حجم التداول لأنه يؤثر على مظاهر هامة م ن النشاط الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال الدور الجديد الذي يقوم به وعلاقته بالخزينة العامة حيث أبعدت هذه الأخيرة من نظام التمويل بحيث يمكنها الاستفادة فقط من 10 %كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة ولا تتجاوز مدة التسبيقات 244 يوما متتالية أو غير متتالية خلال سنة وتسديدها قبل نهاية السنة.
- مراقبة الائتمان، ويتم عن طريق الرقابة المباشرة أو الرقابة غير المباشرة:
  - ✓ تتمثل الرقابة المباشرة في إقناع البنوك بانتهاج سياسة نقدية معينة تنسجم مع السياسة الاقتصادية.
  - ✓ أما الرقابة غير المباشرة فتتمثل في التأثير على النشاط الائتماني للبنوك باستعمال آليات مختلفة (تعديل نسبة الاحتياطيالقانوني، سياسة إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، تأطير القروض).
  - ✓ التدخل في السوق النقدية، السوق النقدية هي المكان الذي تتم فيه عمليات القرض قصير الأجل، يلعب فيه البنك المركزي دور المنظم والميسر، حيث يوجه السوق في الاتجاه الذي يراه مناسبا.
  - ✓ إدارة الأرصدة من العملة الصعبة) التدخل في سوق الصرف)، بهدف التدخل في سوق الصرف إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، حيث يقوم بما يلي: شراء وبيع سندات الدفع بالعملة الصعبة، الحق في إعادة خصم هذه السندات، قبول سندات الدفع، إدارة احتياطيات الصرف

[1] تومي صالح، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري**،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص: 19-20.

وتوظيفها فتح الحسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري للقيام بالتصدير، مراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال، تنفيذ عمليات الرهن[1] ....

- ✓ كما يقوم البنك المركزي الجزائري، بإتباع تحركات البنوك الداخلية عن طريق دراسة التقارير المالية اليومية المقدمة له من طرفها والتي تبين فيها خلاصة لمدفعاتها ومقبوضاتها. أما بالنسبة لبنوك الولايات الأخرى) غير العاصمةفهي ملزمة بتقديم التقارير له بالعاصمة كل 10 أيام ومتضمنة خلاصة الفعاليات المصرفية الولائية إضافة إلى تقارير شهرية حول النشاطات المختلفة بها. وأهم ما يتميز به بنك الجزائر عدم تعامله مع الأفراد والمنشآت) لا توجد حسابات جارية لهم عنده) بل مع المصارف ومع الدولة) ممثلة في الخزينة العمومية[2].

الفرع الثاني: هيكل بنك الجزائر في ظل قانون 90 /10

يسير بنك المركزي الجزائري وفق قانون النقد والقرض جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض وسنتطرق لكل منهما فيما يلي[3]:

أولا: المحافظ ونوابه : يعين المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة ستة سنوات وخمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة. كما تتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا، ويكون ذلك في حالتين فقط: العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح.ويحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم، ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم. ويستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك.

وتتلخص المهام الرئيسية للمحافظ ونوابه في الآتي[4]:

- إدارة أعمال البنك المركزي (اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى ...) .
- تستشير الحكومة البنك المركزي في المسائل التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

---

[1] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر،2007، ص: 118، 119.

[2] شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص: 58.

[3] بن ساحة علي، **نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 60-61.

[4] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع إشارة لحالة الجزائر(90-2000)**، **مرجع سابق**، ص:233-234.

- تمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة للدول الأخرى والهيئات المالية الدولية.
- مستشار الحكومة في كافة المسائل المتعلقة بالنقد والقرض.

ثانيا: مجلس النقد والقرض: ويعد هذا المجلس ركيزة أساسية جاء بها قانون النقد والقرض حيث أوكله هذا الأخير العديد من المهام والسلطات الواسعة ولعل من أبرزها: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد.ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء.
- ثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضروريات.

كما يتمتع المجلس بعدة امتيازات وصلاحيات منها:

- ✓ باعتباره مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ. كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها. كما يقوم بتحديد ميزانية البنك.
- ✓ باعتباره سلطة نقدية، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك و المؤسسات المالية(إعادة التمويل وشروطها)كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية مع الزبائن، و تنظيم سوق الصرف و مراقبة الصرف[1]،كما يقوم بالإضافة إلى ذلك بإصدار النقد ، و تحديد السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها و لهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والفرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال، بالإضافة إلى شروط اعتماد البنوك والمؤسسات الماليةفتحها،وكذا شروط إقامة شبكاتها في تحديد الحد الأدنى من رأسمال البنوك والمؤسسات المالية كما يضع شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر[2].

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك مرجع سابق**، ص: 200-201.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 03 – 10، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في:26أوت 2003**، الجريدة الرسمية، العدد 52، 2003، ص: 10.

المطلب الثالث: استقلالية وأدوات البنك المركزي الجزائري

من اجل أن يتمتع البنك المركزي بحرية في حركته وكذا في وظائفه ومهامه لابد له أن يتمتع بالاستقلالية الكاملة لأداء دوره في أحسن صورة له. ومن اجل ذلك سنتطرق إلى استقلاليته وأدواته.

الفرع الأول: استقلالية بنك المركزي الجزائري

تقاس الاستقلالية العملية لهذه الهيئة من خلال المهام والأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في المجلس النقد والقرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بما يلي[1]:

- إصدار النقد.
- المعايير والشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي) الخصم، إيداع ورهن السندات العمومية والخاصة ....)
- الأهداف الخاصة بتطور المكونات المختلفة للكتلة النقدية وحجم القرض.
- الشروط الخاصة بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية.
- شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

وقد تم إنشاء هذه السلطة النقدية لأنها كانت مشتتة في مستويات عديدة، فمثلا وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، في حين كانت الخزينة تلجا إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وتتصرف كما ولو هي السلطة النقدية، أما البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود. وبهذا جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعداد في مراكز السلطة النقدية. بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، موضوعة في الدائرة النقدية في هيئة جديدة سميت بمجلس النقد والقرض وبجعل هذه السلطة النقدية[2]:

- ✓ وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- ✓ مستقلة لضمان تنفيذ هذه السياسة من اجل تحقيق الأهداف النقدية.
- ✓ موجودة في الدائرة النقدية لضمان التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

الفرع الثاني: أدوات البنك المركزي الجزائري

[1] مفيد عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص: 124-125.

[2] بورزامة حيلالي، **أثرا صلا ح الجهاز المصرفي الجزائري على تمويل الاستثمارات** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص: 43-46.

اختلفت الوسائل التي يستعملها البنك المركزي الجزائري منذ تأسيسه تبعا للأوضاع الاقتصادية وهي كالتالي[1]:

أولا: عملية إعادة الخصم : تعتبر عملية إعادة الخصم الأسلوب أو الأداة الأكثر استعمالا لإعادة تمويل لبنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة الائتمانية خاصة أن ذلك يسمح بالسير في توافق مع أحد أهداف بنك الجزائر التي يهدف إلى الإصدار النقدي، وتشرح النصوص القانونية المتعلقة بالنقد والقرض لعام 1990 المواضيع التي تتم عليها عملية إعادة الخصم في النقاط التالية:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو من الخارج تتعلق بعمليات تبادل حقيقي لسلع وخدمات.
- سندات قرض قصيرة الاجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تحديد هذه العملية على ألا تتعدى مجموع مهلة المساعدة التي يسددها البنك المركزي اثنا عشرة شهرا.
- سندات قرض متوسط الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تحديد هذه العملية في مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات وذلك شريطة أن يتمثل هدف القرض المتوسط الأجل في أحد المقاصد التالية:

✓ تطوير وسائل الإنتاج
✓ تمويل الصادرات
✓ إنجاز السكنات
✓ سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

ثانيا:عمليات السوق المفتوحة : سمح قانون النقد والقرض باستعمال وسيلة السوق المفتوحة أي المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السنة 20% من الإيرادات العادية للدولة التي تظهر في ميزانيته السنة الماضية والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي وتمت أول عملية لسوق المفتوحة خلال عام 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها المواد من أصحابها الفائض فإنه من الصعب تصور قيام البنك الجزائري بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي.

ثالثا:الاحتياطي القانوني: حدد الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية في الجزائر بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه وحسب التعليمة رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19افريل1994 فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة على الاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مرجع سابق**، ص: 67-72-74.

لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي الجزائري في ظل الشروط المذكورة في التعليمة الصادرة عن البنك المركزي الجزائري تحت رقم 73-94 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني وحدد معدل الاحتياطي القانوني في هذه التعليمة بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي القانوني إلى 4% وفق التعليمة رقم 01-2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي الجزائري بتمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمان، وبعد تطبيق هذه التعليمة بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك المركزي الجزائري تعليمة أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي القانوني ل 4.25% انطلاقا من 25 ديسمبر 2001 وهذا يدل على رغبة البنك المركزي بجعلها وسيلة هامة لتحكم في السيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو مكافحة الانكماش.

المبحث الثاني: طبيعة التضخم في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة من دول العالم التي يعاني اقتصادها من مشكلة التضخم، حيث تظهر هذه المشكلة لعدة أسباب وأهمها تبني الجزائر لاقتصاد السوق خصوصا مع تبني انفتاح التجارة الخارجية وعملية الاستيراد والتصدير، حيث ظهر التضخم بعدة أنواع، وهو من المشاكل التي تأثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري

تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد، والجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا للتضخم،لذي يمكن أن نميز بين أربعة أنواع من التضخم يمكن سردها فيما يلي:

الفرع الأول: التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لا سيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والاختلالات البنيوية في اقتصادها.

والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه، فحاولت خلال التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي، فقد تبنت نظام اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب وعرض، وهذا أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار.

ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فإن تحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصادإيجابًا، ومن أهم هذه العوامل[1]:

- النمو الديمغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال 2002 إلى حوالي 30 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الإنتاج السلعي مما يزيد في حدةالتضخم.
- وأيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثمتوفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه مشكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه

[1]– HAMID BALI, Inflation et Développement en Algérien, OPU Ben Aknoun, 1993 p 153.

ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي[1].

الفرع الثاني:تضخم التنمية

تعرف التنمية على أنها العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الاقتصادية، حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولمواجهة هذا المشكل كان لابد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، وذلك بجعل الاقتصاد حرًا وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص حيث أصبحت المؤسسات العمومية غالبيتها ملك للخواص باستثناء مؤسسات الدولة،ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية المتمثلة في البطالة*

الفرع الثالث:التضخمالانتقالي

يعرف التضخم الانتقالي على أنه يحدث في إطار ميكانزيم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني[2].

لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بالطبع الذي له إيجابيات وسلبيات، حيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع، بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليه الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة فحالة الدينار أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات وتخفيض الواردات لكن الواقع يثبت أن هذه الأهداف لم تحقق كلية.

[1]– HAMID BALI, OPCIT, p 153.

*– البطالة تعني حرمان الفرد من أي دخل ما دام هذا الأخير ينجم عنه عرض قوة عمل ولا يجد مقابل هذا العرض .

[2]– بن عربة بوعلام، **التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصادالجزائري، فترة 67– 52**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،1996. ص: 145.

الفرع الرابع: التضخم المستورد

هذا النوع من التضخم كما رأينا في الجانب النظري ينظر إلى مصدر التضخم، إذا كان ناتجاً عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد وهذا ما يعرف باسم **التضخم بالطلب** حيث يعنى عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير، أو أنه ناتج عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخماً بالتكاليف حيث أن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة وينعكس محلياً على السلع حين بيعها في السوق المحلية خاصة وأن التجارة الخارجية تعرف حركة دؤوبة بالجزائر لاسيما بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية، لكن الواقع أثبت أن أغلب صادراتها هي محروقات والتي تعتمد الدولة عليها في إيرادات الميزانية وكذا ميزان المدفوعات في حين أنها تفتقر للصادرات خارج مجال المحروقات التي حاولت ولا تزال تحاول إيجاد منفذ لها. إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط وإدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تنعكس سلباً على سائر الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الإدارية والجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر.

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة ووجود قطبي عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري

لقد عرف معدل التضخم في السنوات الفارطة عدة تطورات إذ لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد بل تشترك فيه عدة أسباب وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب حيث يمكن حصر التضخم في الجزائر في أسباب نقدية وأسباب مؤسساتية وهيكلية.

الفرع الأول: الأسباب النقدية

قد اجتاحتاستراتيجية التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه إلى تمويل ضخم وأمام عجزالادخار الوطني على تلبية الاحتياجات لتمويل الاستثمار لجأت السلطات العمومية إلى الإصدار النقدي دون مقابل مادي، وهذا كان سبباً من أسباب التضخم خاصة قبل اتفاقية النوايا الحسنة مع صندوق النقد الدولي سنة 1994والذي من بين شروطه تحديد اللجوء إلى الإصدار النقدي، وهذا ما ساعد على انخفاض معدل التضخم ويمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في النقاط التالية[1]:

[1]– كريم النشاشيبي، ألترواجامو وآخرون، **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص: 53.

أولا: نظام تمويل الاستثمارات :في أوائل الثمانينات كان القطاع المالي صغيراً ومتجزئاً حيث كان يعمل كأداة مالية لتمويل الاستثمارات للقطاع العام بينما الأسواق المالية لم تكن موجودة على الإطلاق، حيث كانت تحتكر معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، حيث كانتالمؤسسات العمومية تعاني من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض لتمويل استثمارها وكان الهدف خلال هذا الوقت هدف الإنتاج أكثر أهمية من الأرباح ، فكان دور المؤسسات العمومية سلبياً حيث كانت تعبئة مستلزمات الاستثمار لا تتم على أساس التنافس ولم تكن الائتمانيات تقدم وفقاً لمعايير مدروسة لتجنب المخاطر ففي ظل هذه الظروف ومع غياب نشاط ملموس من طرف البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة مما أدى إلى ظهور اختلالات رئيسية في توزيع الموارد وكذا السيولة المفرطة التي لم تكن لها مقابل مادي الذي زاد في ارتفاع معدل التضخم ومع دخول الجزائر إلى اقتصادالسوق، أدخلت الجزائر تعديلات وإصلاحات جذرية على القطاع العام بهدف تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة إلى المؤسسات العمومية، إلى نظام يلعب دوراً نشيطاً في تعبئة الموارد وتخصيصها.

وكانت الخطورة الرئيسية هي اتخاذ قرار بانسحاب الخزانة من عمليات تمويلالاقتصاد بحيث تقتصر مسؤولياتها على تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية والقطاعات الاستراتيجيةفقط.

وأيضاً مع إصدار قانون القرض والنقد الذي منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وأصبح هو المكلف بتسيير ومراقبة السياسة لنقدية وبالتالي فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك وتطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزانة والنظام المالي،

وما يمكن ملاحظته أن الجزائر قامت بتشديد السياسة النقدية في كثير من المجالات من بينها مجال تمويل الاستثماراتابتداء من سنة 1994 وذلك لهدف خفض التضخم واستقرار سعر الصرف.

الفرع الثاني: الأسباب المؤسساتية

ونقصد بالأسباب المؤسساتية الأسباب التي تتعلق بهياكل وتسيير المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، ومما ساعد على رفع معدلات التضخم ضعف عملية التخطيط وسوء التنظيم والتسيير الداخلي وتتجلى هذه الأسباب فيما يلي[1]:

أولا: تضخم الندرة: لقد تميز الاقتصاد الجزائري بالندرة في الثمانينات وبداية التسعينات حيث عرفت اختلالا كبيراً في التوازن، بين إنتاج السلع والخدمات والطلب الكلي وهذا ما أدى إلى خلق وضعية جد صعبة للسوق الوطني لتلبية الطلب المتزايد فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات.وتأخذ الندرة عدة أشكال، وهذا حسب كل قطاع أو منتوج أو خدمة معينة وكذلك يمكن أن يكون أثر الندرة محلي أو قطاعي أو وطني، حيث يمكن أن يعرف منتوج ما ندرة في مدينة ما مع وجوده بكمية كبيرة في مدينة أخرى. ويرجع سبب هذه الندرة إلى نقص في عملية التوزيع والهياكل المساعدة على ذلك بالإضافة إلى التهريب الذي يميز السوق الجزائرية، حيث كانت السوق تمثل قوة طرد مركزية عن طريق تهريب السلع من الجزائر إلى الدول المجاورة وذلك بإتباع نظام التسعيرة الإداري والدعم حيث كانت الجزائر تشتري أنواعاً كثيرة من السلع التي يحتاجها المجتمع بالعملة الصعبة وتبيعها في الداخل بأسعار إدارية الأمر الذي نتج عن ظهور مضاربين في هذه السلع مع مضاربي الدول المجاورة[2].

ثانيا: التضخم الانتقالي: إن التضخم الانتقالي يحدث في إطار إعادة التسوية في الاختلال بين العرض والطلب وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات والاتجاه نحو اقتصاد السوق بعد أن تأكد فشل تطبيق الاقتصاد المخطط كمنهج للخروج من حالة التخلف الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي فقد كان لهذه الإصلاحات تأثيراً كبيراً على ارتفاع الأسعار من جهة وإعادة تحديد قيمة سعر الصرف من جهة أخرى[3].

ثالثا: تحرير الأسعار:إن الأسعار في نظام الاقتصاد الحر تحد على أساس تفاعل قوى العرض والطلب وعلى ذلك فقد كان نظام الأسعار المحرض الرئيسي والدافع الهام نحو الارتفاع، وهذا التحرير أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية

[1] سعيد هتهات،**دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر،مرجع سابق**، ص: 236-247.

[2] بوعلام بن عربة، **مرجع سابق**، ص:145 -146.

[3] نفس **المرجع السابق**، ص: 165.

قوية جداً مع وجود حالة نقص كبير في العرض من السلع والخدمات، وهذا لعدم وجود منافسة في السوق الوطنية، مما جعل أغلب المؤسسات العمومية تحاول جعل أسعار السوق كمرجع لتحديد أسعار منتوجاتها[1].

رابعا: إعادة تقييم سعر الصرف : إن الانتقال الحر أملى بالضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف، حيث أن الهدف هو وضع سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للدينار وعلى أساس هذا الانتقال كانت الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي والذي من بين شروطه تخفيض قيمة الدينار وهذا كله له آثار هامة على ارتفاع تكاليف الاستيراد خاصة إذا عرفنا أن التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية. تحرير نظام الأسعار قامت هذه المؤسسات بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتوجاتها،ومنه ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم[2].

الفرع الثالث: الأسباب الهيكلية

إن الأسباب الهيكلية تعتبر من أهم الأسباب التي تعاني منها البلدان السائرة في طريق النمو، وفيما يلي سنتعرض لأهم هذه الأسباب، ما يميز الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم الثالث طابع التخلف الذي يعود بدوره إلى عدة أسباب يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولا: ضعف الإنتاجية: الإنتاجية هي ما يمكن أن تنتجه وحدة العمل الواحدة خلال مدة من الزمن كما أنها أداة لقياس مدى فعالية وكفاءة النظام الاقتصادي لكن ما يميزها في اقتصادنا الحالي الضعف الشديد وهذا راجع إلى:

- عدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة وخاصة بالنسبة للإطارات الذي يعطي ضعفا في كفاءة العمل لاسيما في مجال التسيير والإبداع ودراسة السوق.
- قدم التجهيزات المستعملة والتكنولوجيا المستخدمة، وتركزها في بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى التي أثرت على النوعية والسعر بالسلب حيث صار بيع هذه المنتجات في السوق المحلية صعبا وأيضا حتى في السوق الخارجي.

[1] -HAMED BALI،**OPCIT**، P: 188.
[2]- HAMEDBALI, OPCIT, P: 190.

ثانيا: النمو الديمغرافي: من المعروف أن قوة الدولة من قوة سكانها، إذ عند تحليل الأوضاع الاقتصادية لابد من دراسة ومعرفة بنية وعدد السكان وهذا لتحديد قوة العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني ومقارنته بمد قدرة السوق الداخلية على تلبية الحاجات المتزايدة.

رابعا: اللاتوازن الجهوي :إن اللاتوازن الجهوي يعمل على خلق تضخم جهوي يتطلب إجراءات صارمة للحد من تفشيه ، ومنه توفير هياكل قاعدية تعمل على مواجهة الوضع وتخدم التنمية الجهوية بخلق تدفقات ومبادلات لدخول البضائع بين مختلف المناطق لفك العزلة منها ومحاولة خلق توازن بين العرض والطلب بينها ، بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو يعاني من ضعف وقصور في الهياكل القاعدية حيث بعض المناطق تكون بشكل ناقص ومناطق أخرى تكاد تنعدم فيها وما نلاحظه في المناطق النائية والصحراوية التي عرفت حركة نشيطة مثلا في الإنتاج الزراعي لكن نقص هياكل النقل أدى إلى تلف المنتجات دون تسويقها محلياً ، بينما الدولة تستوردها من الخارج وهذا المسار أدى إلى عرقلة التنمية التي تطمح إليها الجزائر.

خامسا: مستوى الاستثمارات: إن التكاليف الباهظة التي تتحملها إقامة المشاريع الكبرى تعتبر مشكل كبير خاصة وأنها تلعب دوراً هاما في تحديد مستوى تكاليف الإنتاج، ونظرا لافتقار الجزائر إلى الأجهزة الصناعية تضطر إلى استيرادها بأثمان باهضه تثقل كاهل الدولة، إذ تضطر أحيانا للتخلي عن إقامة بعض المشاريع وهذا ما أدى إلى قصور قطاع الاستثمار.

أما النشاط الاقتصادي هو الأخر يعرف انخفاض لعدم استغلال القدرات المتوفرة له بطاقتها الإنتاجية والتي تمكن من زيادة الاستثمار ، ففي سنة 1998 كان 20.4 مليار دينار جزائري ليصل سنة 1999 إلى 8.2 مليار دينار جزائري وبسبب غياب الإنعاش الفعلي في مجال الاستثماروتباطء عمليات تسوية أوضاع جهاز الإنتاج العمومي والخاص أدى إلى ركود في القطاع الذي يتطلب تحليلا أكثر وضوحا من السلطات العمومية في المنهج المتبع فيها والذي يتركز أساسا على عمليات الخوصصة ، ومع ذلك يبقى مستوى الاستثمار ضعيفا بالنسبة لما كان مبرمجا بخصوص إقامة وتوسيع الاستثمارات .

سادسا: تنظيم وتسيير التجارة الخارجية: إن الواقع الذي تعيشه الجزائر يفرض على اقتصادها مختلف المشاكل التي تعتبر وليدة اليوم، بل امتداد لتراكمات سابقة مما جعل الجزائر في موقع لا تحسد عليه، إذ أنه عند عملية التصدير يكون لدينا تضخما بالطلب وعند الاستيراد يكون لدينا تضخما بالتكلفة، الذي يحمل السلعة تكاليف

مرتفعة تؤثر في ارتفاع أسعاره عند البيع وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد. فقيام الجزائر بإصلاحات اقتصادية منها تحديد معالم جديدة لتجارتها الخارجية والذي تزامن ونشاط المنظمات الدولية التي تركز في توصياتها على الأخذ باقتصاد السوق باسم النجاعة الاقتصادية وتحسين الأداء والاستغلال الجيد للموارد قصد تحسين مستوى المعيشة للأفراد لكن الذي يحدث في الواقع عكس ذلك إذ نرى عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات أن المستوى المعيشي للأفراد ينتقل من سيئ إلى أسوء. ومع ظهور العولمة الذي يمثله كلا من المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي، حيث تعمل منظمة التجارة العالمية على فتح باب المبادلات الخارجية وإلغاء القيود التي كانت تعرقل هذه المبادلات وفتح الأسواق أمام الدول الصناعية ويعتبر صندوق النقد الدولي ممول للدولة التي تعاني العجز في التمويل، مقابل هذا يفرض شروطه على هذه الدول والجزائر منها، فقد انضمت إليه سنة 1994 وكان لهذا الانضمام تأثير كبير على اقتصادها خاصة فيما يخص التجارة الخارجية التي سنتعرض إليها من خلال دراستنا. وقد عرفت هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية عدة تغيرات على مستوى مكونات المبادلات التجارية الجزائرية أنها تصدر المواد الأولية لتستورد السلع الصناعية والغذائية، وهذه نقطة مشتركة بين دول العالم.

وفيما يلي الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الاجمالية وصادرات المحروقات والواردات

الجدول رقم (02): يوضح تطور الصادرات الاجمالية وصادرات المحروقات والواردات

القيمة بالدولار الامريكي

السنوات	الصادرات الإجمالية	صادرات المحروقات	الواردات
2009	45477	44411	39297
2010	57762	56143	40212
2011	73802	71662	47300
2012	72620	705771	50376
2013	65487	63326	54903
2014	48947	47339	42825

المصدر: **موقع بنك الجزائر**://:http11/04/2015www.Banqu of ALgere.dz

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن صادرات الجزائر من المحروقات هي الكمية الطاغية على اجمالي الصادرات حيث شهدت هذه الكمية تذبذبا أذ أنها ترتفع وتنخفض حسب ارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات، وهذا يدل أن الاقتصاد الجزائري لايزال اقتصادا ريعيا قائما بالدرجة الأولى على تصدير المحروقات وأنه لايزال التصدير خارج المحروقات محدودا بكميات قليلة جدا رغم جهود الدولة من أجل الاستثمار خارج المحروقات، أما الواردات فهي أيضا تشهد تذبذبا في كميتها حيث كانت كميتها سنة 2009منخفضة ب 39297 مليار دولار ثم ارتفعت خلال السنوات 2010، 2011،2012،2013 لتبلغ على التوالي 40212 مليار دولار، 47300 مليار دولار،50376 مليار دولار، 54903 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2014إلى 42825 وعدم الاستقرار في كميات الواردات يدل على أن هناك جهود مبذولة من أجل تشجيع الاستثمار في التجارة الخارجية، إلا أن مسار حرية التجارة الخارجية مازال محدودا وأن القيود على الواردات مازالت قائمة رغم الجهود المبذولة.

المطلب الثالث: آثار التضخم في الاقتصاد الجزائري

إن ظاهرة التضخم تعد حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات القومية، والجزائر تعاني كثيرا منها حيث خلفت آثار على الأوضاع الاقتصادية وسيتم في هذا المطلب ابراز أهمها:

الفرع الأول:آثار التضخم على الاستهلاكوالادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخول في الجزائر

أولا: أثر التضخم على الاستهلاكوالادخار: يؤدي التضخم بالنقود إلى فقدان قيمتها و ضعفها في تأدية وظائفها الأساسية المعروفة (مقياس للقيمة ، وسيط للمبادلة ، و مخزن للقيمة) وينجم عن هذا إضعاف ثقة الأفراد في العملة فيزداد ميلهم للاستهلاك بينما يضعف حافزهم على الادخار ، ففي فترات التضخم تتدهور القدرة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى مدخراتهم السابقة لاقتطاع جزء منها وإنفاقه على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك عندما لا تكفي دخولهم النقدية لتحقيق مستوى الاستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاعالأسعار وفي حالة الاستقرار النقدي يحدث العكس ، حيث يوزع الأفراد دخولهم النقدية بين الاستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجؤون إليها في فترات التضخم[1].

ثانيا: أثر التضخم على الاستثمار: يتخذ المستثمرون قرارات خاصة عند حدوث التضخم بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من النقود التي فقدت قيمتها، ومنه يزيد الطلب على زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل، وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجينبسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد الكلي ويرجع ذلك إلى وجود عناصر نفقات ثابتة كالاستملاكات، وينجم عن هذا تفاؤل المنتجين. الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بمعدل قد يفوق طاقة الاستهلاك في المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصادالوطني. كما أن أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية هي من بين أول الأسعار التي ترتفع عند وجود قوى تضخمية، مما يؤدي بالمستثمر التوجه لرفع الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات دون القطاعات الصناعية الأخرى ومنه يكون توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني.والتضخم مضر بالاستثمار حيث أن تقدير مردودية المشاريع تصبح أمرا صعبا إذ أن أسعار المدخلات (الموادالأولية، اليد العاملة ...) يخفض من مردودية الاستثمار فمثلا ارتفاع أسعار مواد البناء والإسمنت خصوصا في سنة 1991 أدى إلى توقف عدة

ورشات وبالتالي إعادة تقييم المشاريع أصبح أمرا ضروريا في بداية تنفيذ الأعمال كما أن استمرار ارتفاع الأسعار للمدخلات المحلية أصبح أكثر خطورة بانخفاض قيمة الدينار وهذا ما جعل إعادة تقييم المشاريع عملية متكررة، وعليه فإن المعلومات التي تبنى عليها المؤسسة تكون خاطئة بالضرورة[2].

[1] نبيل الروبي، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية لنشر،ص: 19-20.

[2] **نفس المرجع**، ص 338-339.

كما يكون للتضخم آثاره السلبية في توجيه رؤوس الأموال إلى المضاربة على الأراضي الزراعية والتجارية – شراؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى – وإلى بناء المنازل الفاخرة بدلا من الأنشطة التجارية[1].

ثالثا: أثر التضخم على توزيع الدخول:يؤثر التضخم على جميع أفراد المجتمع ، فمنهم من يمكنهم من زيادة دخولهم وهي تمثل الأقلية ويترك الأغلبية بدخل يزيد أقل من معدل زيادة الأسعار أو بثروة ناقصة قد اقتطع التضخم جزءا منها ، ومن هنا يعاد توزيع الثروة والدخول في المجتمع ، وبعبارة أخرى يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا ، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع و خدمات تتناقص ، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء[2].

الفرع الثاني: آثار التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر

إن للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات بحيث يحدث عجزا وذلك بزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية في الإنتاج المحلي ومنه كميات السلع والخدمات التي كانت ستصدر إلى الخارج سوف تستهلك محليا. ومن ثم فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى، يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يشكو من حالة التضخم.

جدول رقم (03) يبين تطور ميزان المدفوعات خلال 2009إلى 2014

القيمةبالدولار الامريكي

1HAMED BALI, **OPCIR**, P 208.

[2]نبيل الرويي، **مرجع سابق**، ص 341.

البيان	الرصيد الجاري	الميزان التجاري	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	سعر البترول عند التصدير
2009	0.41	7.78	3.45	3.86	62.3
2010	12.16	18.20	3.42	15.58	80.02
2011	17.77	25.96	2.38	20.14	112.94
2012	12.30	20.17	0.24-	12.06	111.05
2013	0.83	9.38	0.70 –	0.13	109.55
2014	4.38-	3.08	1.36	3.02-	96.0

المصدر: موقع بنك الجزائر/11/04 www.Banque of ALgere.dz http://

نلاحظ من الجدول رقم (04) ان ميزان المدفوعات سنة 2009 شهد فائض منخفض ب 3.86 مليار دولار وذلك يعود إلى انخفاض في الرصيد الجاري ب 0.41 مليار دولار، أما سنة 2010 فإن ميزان المدفوعات شهد فائض مرتفع ب 15.58 مليار دولار وهذا يعود إلى ارتفاع ارصدة كل من الرصيد الجاري ورصيد الميزان التجاري ب12.16 مليار دولار ، 18.20 مليار دولار، واستمر فائض ميزان المدفوعات في الارتفاع لتصل سنة 2011 إلى 20.14 مليار دولار وذلك بسبب الارتفاع في رصيد الميزان التجاري والرصيد الجاري ب 25.96 مليار دولار و17.77 مليار دولار، ثم انخفض فائض ميزان المدفوعات من جديد سنة 2012ب12.06 مليار دولار وذلك بسبب عجز في رصيد رؤوس الأموال ب 0.70 مليار دولار واستمر الانخفاض سنة 2013 ليصل إلى 0.13 مليار دولار وذلك بسبب عجز في حساب رؤوس الأموال وانخفاض فائض الميزان التجاري، وفي سنة 2014 شهد ميزان المدفوعات عجز ب3.02 مليار دولار وذلك بسبب عجز الرصيد الجاري وانخفاض في رصيد الميزان التجاري ورصيد حساب رؤوس الأموال.

المبحث الثاني: تطور العرض النقدي ومعالجة بنك الجزائر للتضخم

يتكون العرض النقدي في الجزائر من المجاميع التالية: المتاحات النقدية M1: وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملات الأجنبية، إضافة إلىM2: وتشمل على المتاحات النقدية M1 بالإضافة إلى الودائع لأجل والتوظيفات وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية ،M3: أو سيولة الاقتصاد وتشمل بالإضافة إلى M2 الودائع الادخارية أو الودائع لأجل عند المؤسسات المالية الغير مصرفية ونفصد بها الودائع لدى الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط وأذونات الخزينة العامة والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية وأذونات الخزينة العامة المطبوعة[1].وسيتم التطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: عرض النقود وفقا لمفهوم M1في الجزائر

سيتم التطرق للعرض النقدي وفقا لمفهوم M1اعتماد على تحليل معطيات الجدول التالي الذي يوضح تطور العرض النقدي وفقا لمفهوم M1

الجدول رقم(04): تطورM1 من2009إلى2014

القيمة بالمليارات دينار جزائري

السنوات	M1	%
2009	4679.7	65.18
2010	5315.8	65.12
2011	6623	66.70
2012	7078.8	64.26
2013	7205.3	60.33
2014	8628.7	64.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2014، ص: 11

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) كانت نسبة M1من اجمالي العرض النقدي (الكتلة النقدية) في الجزائر سنة 2009ب 65.18% وحافظت على نفس السنة سنة 2010 وارتفعت سنة 2011 ب 66.70% ثم

[1] عبدلي ادريس، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970–2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة بن خدة يوسف، الجزائر، 2007/2006، ص: 26.

عادت إلى الانخفاض سنة 2012 ب 64.26% وحافظت على نفس المستوى خلال السنوات 2013 ،2014 ب 60.33%، 64.47%. ويتكون من:

أولا: التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي: كان سنة 2009بكمية 1829.3مليار دينار، أما سنة 2010 فقد بلغ 2098.6 مليار دينار وواصل الارتفاع سنة 2011 ب 2571.5 مليار دينار وسنة 2013 ب 2952.3 مليار دينار، وسنة 2013 ب 3204.0 مليار دينار لتصل نهاية 2014 إلى 3657.1 مليار دينار.

ثانيا:الودائع الجارية: أما الودائع الجارية فقد كانت سنة 2009 كميتها 2541.9 مليار دينار وزادت خلال السنوات 2010، 2011، 2012 ب 3536.2 مليار دينار، وانخفضت سنة 2013 حيث كانت 3380.2 مليار دينار، وارتفعت سنة 2014 إلى 4260.0 مليار دينار.

ثالثا: ودائع لدى الحساب البريد الجاري: كانت كميتها سنة 2009 308.5 مليار دينار وارتفعت خلال السنوات 2010، 2011،2012 لتصل سنة 2013 إلى 621.1 مليار دينار وواصلت الارتفاع سنة 2014حيث بلغت 711.6مليار دينار.

ومن خلال تحليل معطيات الجدول رقم (02) وبالاستعانة بالنشرة الإحصائية للبنك المركزي نستخلص أن الكمية الطاغية على M1هي الودائع الجارية ثم تليها التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي وفي الأخير الحساب البريد الجاري.

المطلب الثاني: عرض النقود وفقا لمفهوم M2 في الجزائر

سيتم التطرق للعرض النقدي وفقا لمفهوم M2 في الجزائر بناء على تحليل معطيات الجدول التالي الذي يوضح تطو العرض النقدي وفقا لمفهوم M2 كمايلي:

الجدول رقم(05): تطور M2 من2009إلى 2014

القيمة بالمليارات دينار جزائري

السنوات	M2	%
2009	4949.8	68.95
2010	5638.5	69.90
2011	7141.7	71.92
2012	7681.5	69.73
2013	8249.8	69.08
2014	9418.7	70.38

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2014، ص:11

بلغت نسبة M2 سنة 2009 86.95% بكمية 4949.8 مليار دينار، واستمرت هذه النسبة في الزيادة لتصل سنة 2011 إلى 71.92% ب 7141.7 مليار دينار، وانخفضت بعض الشيء خلال سنتي 2012،2013ب 70.38% ب 9418.7مليار دينار.

الجدول رقم(06): العرض النقدي في الجزائر خلال 2009 إلى2014

القيمة بالمليارات دينار جزائري

السنوات	M1	%	M2	%	شبه النقود	%	اجمالي العرض النقدي
2009	4679.7	65.18	4949.8	68.95	2228.9	31.04	7178.7
2010	5315.8	65.12	5638.5	69.90	2524.3	30.92	8162.8
2011	6623	66.70	7141.7	71.92	2787.5	28.07	9929.2
2012	7078.8	64.26	7681.5	69.73	3333.6	30.26	11015.1
2013	7205.3	60.33	8249.8	69.08	3691.7	30.91	11941.5
2014	8628.7	64.47	9418.7	70.38	3963.4	29.61	13382.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2014، ص: 11

تميزت سنة 2013 بتباطؤ التوسع النقدي حيث تساهم M2بما يعادل 6.7% من التضخم الكلي.

الشكل رقم(03):العرض النقدي في الجزائر من 2009إلى 2014

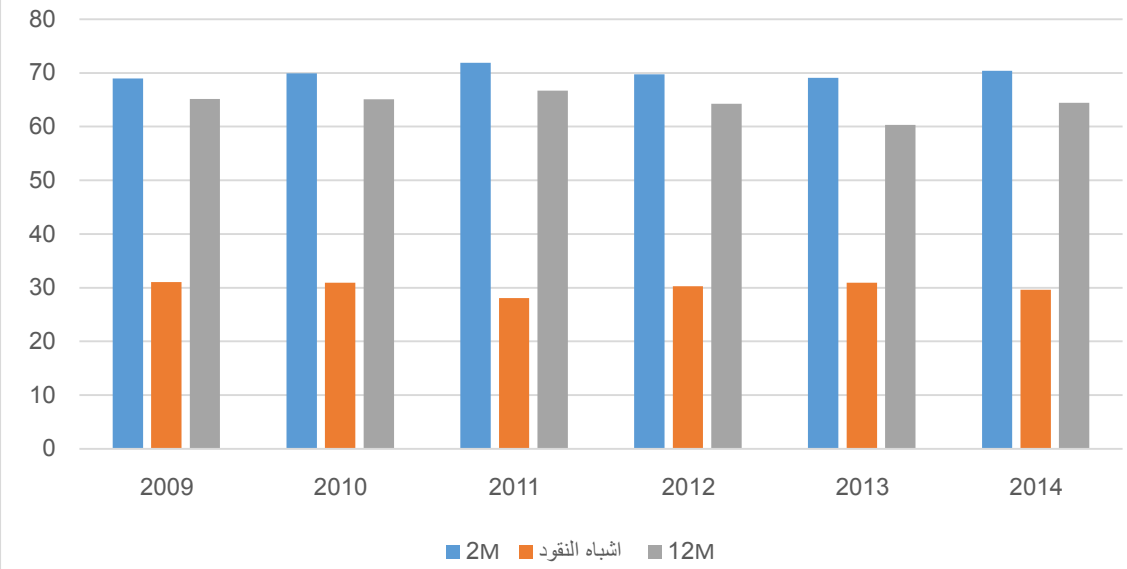

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (06)

ومنه ومن خلال الجدولين (03) و(04) نستنتج أن M2تمثل النسبة الأكبر من M1حيث تغطي غالبية ثم تأتي أشباه النقود في المرتبة الثانية وفي الأخير يأتي الودائع لدى الخزينة.

المطلب الثالث: العرض النقدي وفقا لمفهوم M3 في الجزائر

سيتم التطرق لتطور العرض النقدي الكلي بمفهوم M3 في الجزائر بناء على تحليل معطيات الجدولين التاليين:

الجدول رقم(07): تطور معدل العرض النقدي (الكتلة النقدية) إلى PIB

القيمة بالمليارات دينار جزائري

البيان السنوات	M1	%	M2	%	اجمالي العرض النقدي (الكتلة النقدية)	%	PIB	%
2009	4679.7	46.94	4949.8	49.65	7178.7	71.01	9968.0	100
2010	5315.8	44.32	5638.5	69.07	8162.8	68.07	11991.6	100
2011	6623	45.93	7141.7	49.16	9929.2	68.35	14526.2	100
2012	7078.8	43.92	7681.5	47.66	11015.1	68.35	16115.5	100
2013	7205.3	43.48	8249.8	49.78	11941.5	72.07	16569.2	100
2014	8628.7	_	9418.7	_	13382.1	_	_	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

كانت نسبة M1سنة 2009 تمثل 46.94% بقيمة 4679.7 مليار دينار وكانت نسبة M2أيض تمثل 49.65% بقيمة 4949.8 مليار دينار، أما إجمالي العرض النقدي فقدكان 70.01% بقيمة 7178.7 مليار دينار، انخفضت نسبة M1بالمقارنة بسنة 2009 حيث كانت سنة 2010 44.32% وسنة 2011 45.93% وقد بقيت نسبتها 43% حتى نهاية 2013، أما M2فقد انخفضت نسبتها أيضا إلى 69.07% سنة 2010 وبقيت نسبتها 43% خلال السنوات 2011و2012و2013.

أما لإجمالي العرض النقدي فقد انخفض هو أيضا إلى 69.07% سنة2010 وبقيت على نفس المستوى إلى 2013 حيث ارتفعت نهاية 2013 إلى 72.07%.

الشكل رقم(04): تطورمعدل العرض النقدي (الكتلة النقدية) إلى PIB

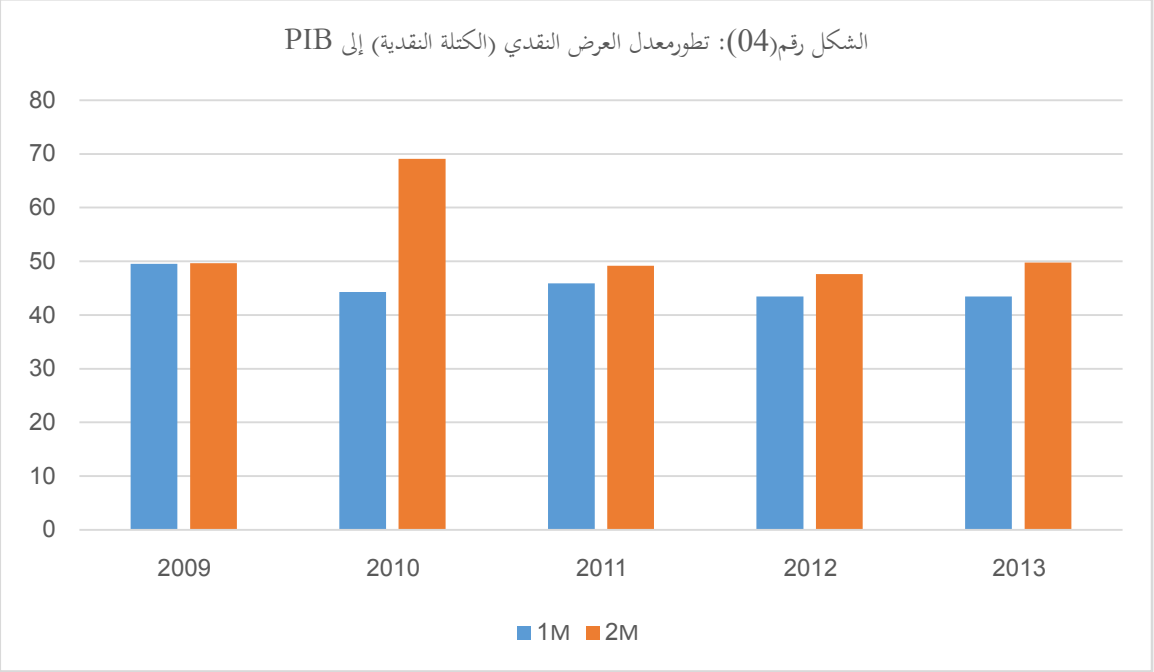

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)

الجدول رقم (08): التغيرات في حجم العرض النقدي

القيمة بالمليارات دينار جزائري

البيان / السنة	M1	M2	إجمالي العرض النقدي	PIB	ΔPIB	$\frac{\Delta PIB}{PEB}$	ΔM2	$\frac{\Delta M2}{M2}$
2009	4679.7	4949.8	7178.7	9968.0	9.7-	0.09	3.1	0.06
2010	5315.8	5638.5	8162.8	11991.6	20.3	0.16	15.4	0.27
2011	6623	7141.7	9929.2	14526.2	21.1	0.14	19.9	0.27
2012	7078.8	7681.5	11015.1	16115.5	10.9	0.06	10.9	0.14
2013	7205.3	8249.8	11941.5	16569.2	2.8	0.01	8.4	0.10
2014	8628.7	9418.7	13382.1	_	_	_	14.16	0.15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

كان التغير في PIB سنة2009 سالب 9.7- مليار دينار بنسبة 0.09%، وقد زاد التغير في PIB سنة 2010ب 20.3 مليار دينار وبنسبة 0.27% واستمر الارتفاع في التغير إلى سنة 2011 أما سنة 2012 فقد

انخفض بقيمة 10.9 مليار دينار بمعدل 0.16% واستمر في الانخفاض حيث كان سنة 2013 2.8 مليار دينار بنسبة 0.01%.

اما التغير في M2 كان سنة 2009 3.1 مليار دينار أما نسبة التغير فقد كانت 0.06% وارتفع سنة 2010 إلى 15.4 مليار دينار بنسبة 0.27% وفي سنة 2011 فقد كانت 19.9 مليار دينار بنسبة 0.27% وانخفضت سنة 2012 إلى 10.9 مليار دينار بنسبة 0.14% واستمر الانخفاض حيث كانت نهاية 2013 8.4 مليار دينار بنسبة 0.10% وفي سنة 2014 زادت ب 14.16 مليار دينار بنسبة 0.15%.

الشكل رقم(05): التغير في الناتج المحلي الاجمالي والتغير في M2

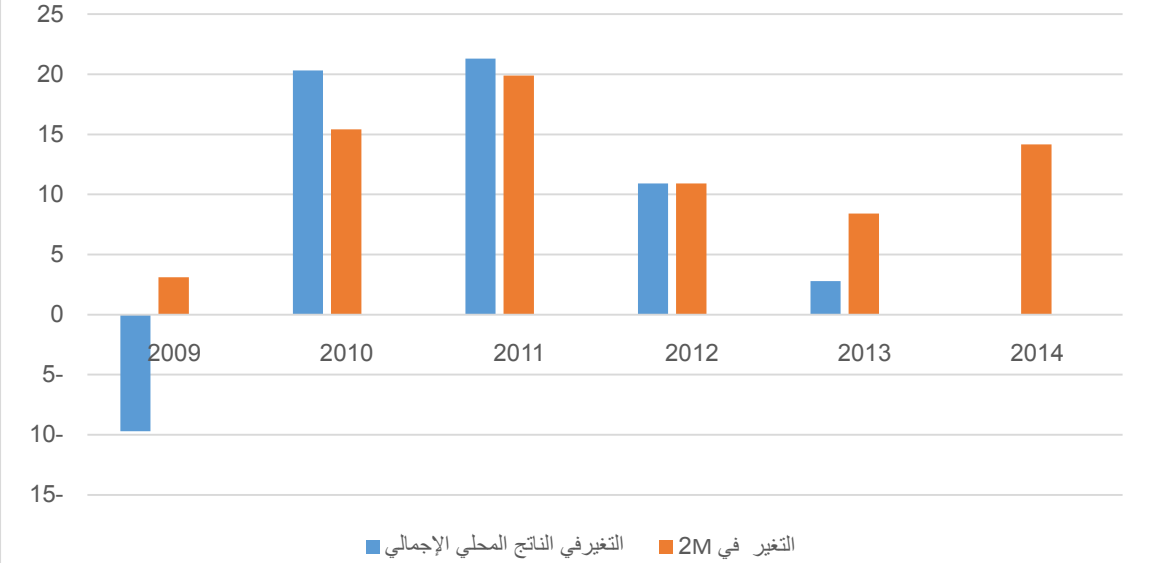

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08)

الشكل رقم(06): معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التغير في M2

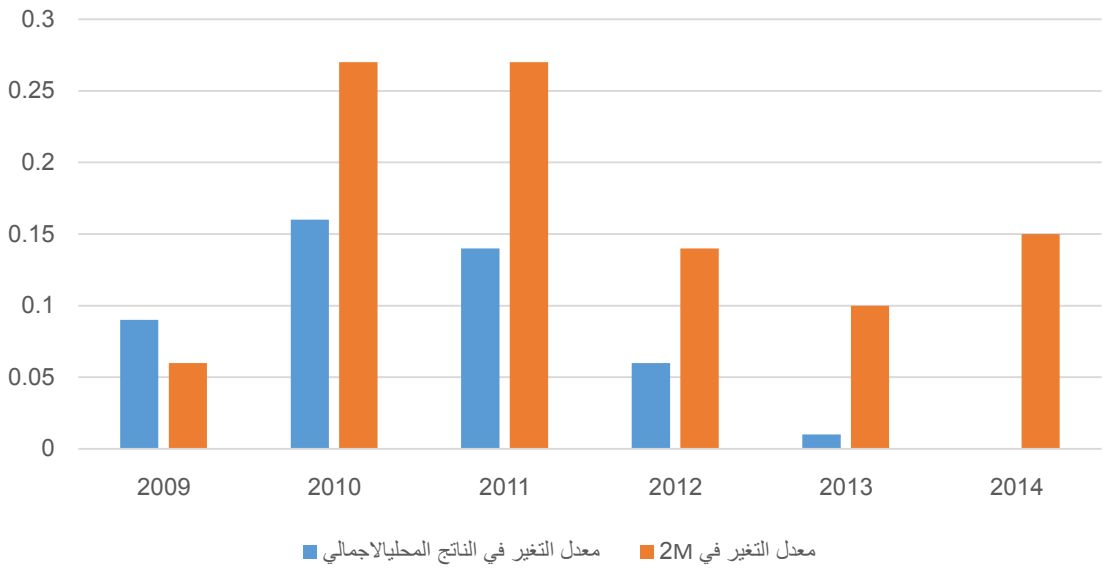

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(08)

الجدول رقم (09): تطور M3من2009 إلى 2014

القيمة بالمليارات الدينارات

السنوات/البيان	M2	%	الودائع الادخارية	%	M3	%
2009	4949.8	68.95	2228.9	31.10	7178.7	100
2010	5638.5	69.07	2524.3	30.92	8162.8	100
2011	7141.7	71.92	2787.7	28.07	9929.4	100
2012	7681.5	69.73	3333.6	30.26	11015.1	100
2013	8249.8	69.08	3691.7	30.91	11941.5	100
2014	9418.7	70.38	3963.4	29.61	13382.1	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

الشكل رقم(07): تطور M3 من 2009 إلى 2014

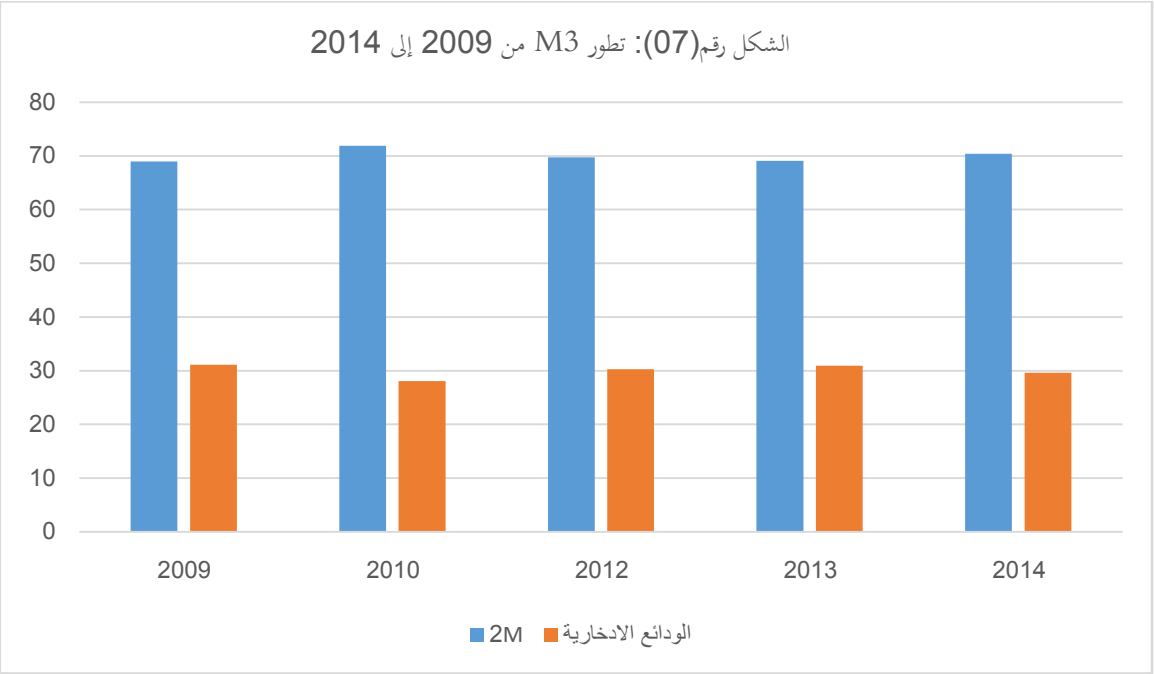

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(09)

المطلب الرابع: دور بنك الجزائر في معالجة التضخم

تعتبر الجزائر من بين الدول التي شهدت موجات تضخم خلال فترة الثمانينيات والتسعينات،ومن أجل القضاء عليه عملت الجزائر على القيام بكل الإجراءات والإصلاحات الاحترازية من أجل الحد منه في أقرب الآجال.

الفرع الاول: تطور معدل التضخم من الفترة 2009 إلى 2014

سيتم التطرق إلى معدل التضخم في الجزائر بناء على تحليل معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (10) يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2009-2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	5,7	3,9	4,5	8,89	3,3	3,5

La source : Banque d'Algérie, le rapport annuel, 2013, p : 179

النشرة الإحصائية للبنك المركزي، 2014، ص:29

الشكل رقم(08): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2010

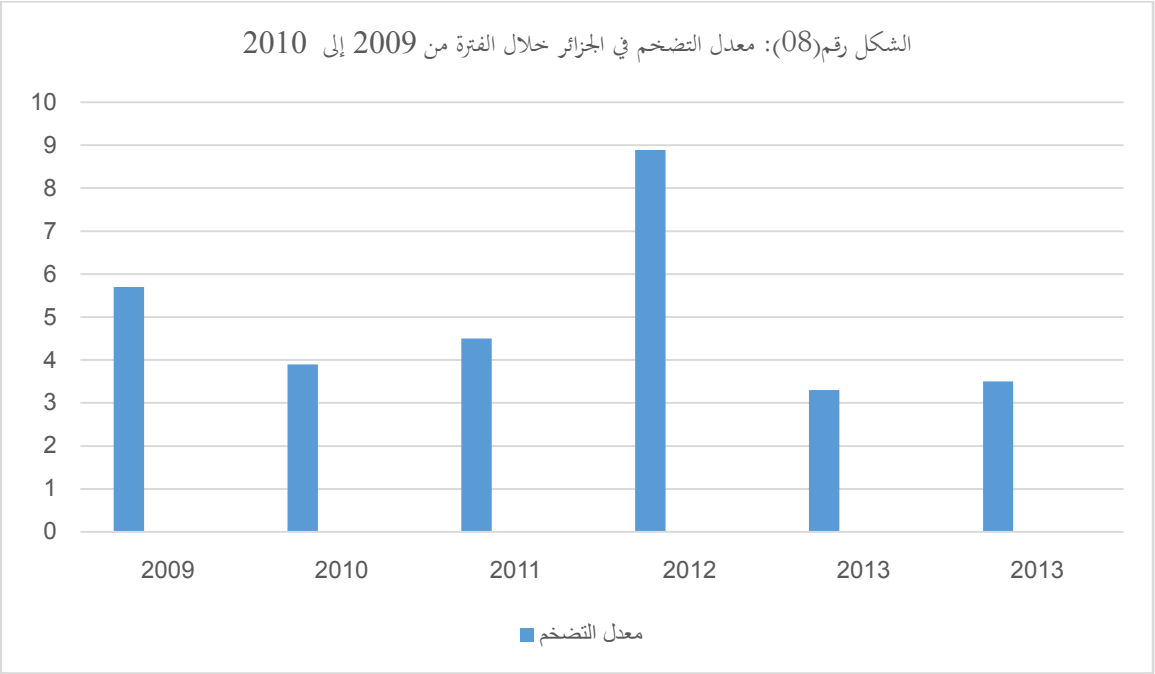

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (09)

شهدت معدلات التضخم في الجزائر عدم استقرار حيث كانت سنة 2009 مرتفعة بنسبة 5.7% ثم انخفضت سنة 2010إلى 3.9% ثم عاودت الارتفاع سنة 2011إلى 4.5% واستمر معدل التضخم في الارتفاع سنة 2012 ليصل إلى أعلى نسبة 8.89%، وهذا يعود إلى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد دون أن يقابلها انتاج حقيقي وذلك بسبب زيادة الأجور الذي قامت به الدولة سنة 2012، ثم عاود التضخم إلى الانخفاض وحافظ على نفس المستوى خلال السنتين 2014،2013بمعدل 3.3%، 3.4%على التوالي، وهذا يدل على المحاولات الجادة من قبل البنك المركزي على ضبط التضخم.

الفرع الثاني: معالجة البنك المركزي الجزائري للتضخم

لمعالجة التضخم في الجزائر أقيمت إصلاحات اشتملت على سياستين يتم تطبيقهما في آن واحد تهدف أحدهما لامتصاص الكتلة النقدية والثانية لرفع الإنتاج الداخلي،ومن بين هذه الإجراءات ما يلي[1]:

- رفع نسب الفوائد على الائتمان الممنوح وذلك قصد التخفيض من الطلب على القروض واللجوء إلى إعادة التمويل.

[1] عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 329-334.

- الرفع من الاحتياطات الإجبارية للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر بدافع التقليل من حجم الكتلة النقدية الجاهزة لديها أي إضعاف قدرة البنوك على خلق النقود الائتمانية.
- التخفيض من العملة الوطنية حتى يتمكن بنك الجزائر من امتصاص النقود الزائدة عن حاجيات الاقتصاد الوطني عن طريق تحطيم العملة الصعبة التي ترفع أسعارها مقابل الدينار الجزائري.
- إصدار بنك الجزائر لقطع ذهبية تجبر من يمتلكها على اكتناز كميات كبيرة من الأموال.
- تسيير السلطة لبرنامج الصرف في الجزائر عن طريق الادخار حيث تصدر سندات وكل من يكتسب هذه السندات له حق تحويل كمية معينة من العملة الوطنية وهذه العملية سمحت لبنك الجزائر بامتصاص كمية كبيرة من الكتلة النقدية، كما تم التفكير في كيفية خلق مقابل للإنتاج لهذه الكتلة، بالإضافة إلى أن الحكومة عملت على رفع سعر الفائدة عند الإقراض وذلك من خلال بنك الجزائر وهذا من أجل الحد من الزيادة في معدلات التضخم الكبيرة دون التفكير في مستقبل الاستثمارات في الجزائر.

وبالإضافة إلى ذلك فقد بدأ بنك الجزائر في أوائل 1995 في تنظيم أنظمة احترازية جديدة للحد من تركيز المخاطر ووضع قواعد واضحة لتصنيف القروض وتحديد مخصصاتها الاحتياطية فالبنوك مطلوب منها خاصة أن تقوم بما يلي:

- ✓ تقديم حجم السحب على المكشوف بما يعادل رقم الأعمال لمدة 15 يوما بدلا من 45 يوما في السابق.
- ✓ عدم تسجيل المدفوعات المتأخرة السداد في بند الإيرادات.
- ✓ وضع مخصصات للمتطلبات خارج الميزانية العمومية أو من المتوقع أن يؤدي هذا الإطار إلى تشديد قيود الميزانية على البنوك وزيادة الحوافز، من أجل قيام البنوك بتعبئة الوافراتالمالية، وتحسين تخصيص الائتمان والبحث عن شركاء محتملين من القطاع الخاص.
- ✓ اتخذت أيضا عدة تدابير لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي فقد أدخل تعديل على قانون الاستثمار بالسماح بالمشاركة الأجنبية في رأس المال البنوك المحلية.

وبهذا فقد عرفت معدلات التضخم تراجعا وانخفاضا بعد الارتفاع الذي شهده سنة 2012 وذلك من خلال الأسباب الآتية:

-برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي أسفر عن تسريح حوالي 350 ألف عامل.

-الضغط على الطلب عن طريق توجيه حوالي 80 % من الإيرادات لتسديد الديون.

-تقليص الأجور الحقيقية إلى أكثر من 30%.

-قرارات بنك الجزائر بتنفيذ أنظمة جديدة للحد من تركيز المخاطر.

كما عمل بنك الجزائر على إدخال جملة من الإصلاحات الإضافية للإصلاحات السابقة على القطاع المالي والتي ركزت على الآتي:

- ☒ تعميق السوق الثانوية للأوراق المالية الحكومية، حيث يؤدي هذا التعميق إلى إيجاد منحنيات للعوائد التي يمكن استعمالها كمقياس آخر لاتخاذ القرارات.
- ☒ تقوية الوضع المالي للبنوك حتى تتمكن من تحقيق نسب كفاية رأس المال وأن تصبح قادرة على تحقيق الأرباح مما يسهل عملية خوصصتها.
- ☒ الحد من منح القروض المشكوك فيها على نطاق واسع إلى الشركات العامة.
- ☒ توسيع نطاق لتمويل طويل الأجل من خلال إنشاء أسواق للأوراق التجارية.
- ☒ إنشاء سوق للأوراق المالية وكخطوة أولىإنشاء لجنة تنظيم الأسواق المالية والرقابة عليها في أوائل 1997.

كل هذه الإجراءات وما سبقها ساعدت على تخفيض معدلات التضخم في السنوات الأخيرةونشير إلى أن جملة الإصلاحات الإضافية التي تهدف إلى خصخصة القطاع المالي وإنشاء سوق للأوراق المالية إضافة تبني سياسة استهداف التضخم [1] بناء على توقع قريب المدى على سبيل المثال سنة 2013و2014 نسبة التضخم المتوقعة كانت 3.4% والتي كان لها الدور الفاعل في إنجاح سياسة مكافحة التضخم.

[1] بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر الفترة (1990-2006)**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 11، الشلف، الجزائر، 2008، ص: 31.

خلاصة الفصل:

- مرَ بنك الجزائر بعدة مراحل قبل استقلال الجزائر حيث ظهر أول مرة كمؤسسة مصرفية في 1943/07/19 ليكون بمثابة فرع لفرنسا، ثم ظهر كثالث مؤسسة سنة1951 كبنك للجزائر تم تعيينه من قبل الحكومة الفرنسية، وبعد حصول الجزائر على استقلالها تأسس بنك الجزائر في 1962/12/13، وبعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 تغير اسمه من البنك المركزي الجزائري إلى بنك الجزائر وأهم وظائفه الإصدار النقدي، بنك البنوك، وضع السياسة النقدية، مراقبة الائتمان، التدخل في السوق النقدي، وأهم أدواته عملية إعادة الخصم، عملية السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني.
- تعتبر الجزائر من الدول التي يعاني اقتصادها من التضخم، حيث تختلف أنواعه حسب اختلاف أسبابه واختلاف الهيكل الاقتصادي الوطني، فقد يكون لأسباب نقدية وقد يكون لأسباب هيكلية، محدثا آثار على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالتأثير على الادخار والاستثمار ومستوى الدخل.

-ويتكون العرض النقدي في الجزائر من المجاميع التالية

- ✓ M1 وتشمل العملة في التداول والحسابات الجارية سواء في البنوك التجارية أو الحسابات البريدية
- ✓ M2 وتشمل بالإضافة إلى M1 الودائع والتوظيفات وودائع التوفير في البنوك التجارية
- ✓ M3 وتشمل بالإضافة إلى M2 الودائع الادخارية وتسمى M3 أيضا اجمالي العرض النقدي أو الكتلة النقدية أو السيولة الاقتصاد، وفي إطارمعالجة التضخم في الجزائر فقد انخفضت معدلات التضخم سنتي 2013و2014بعد أن كانت مرتفعة جدا سنة 2012 وهذا يعني أن بنك الجزائر يعمل بجد من أجل كبح التضخم وعلاجه.

I. تحديد إشكالية الدراسة:

يعتبر البنك المركزي أعلى هيئة مالية تقف على قمة الجهاز المصرفي فهو يعمل على مراقبة النشاط الاقتصادي وذلك من خلال السلطة التي خولتها له الدولة، وتتمثل أهم أهدافه في الحفاظ على استقرار الأسعار وعلاج ظاهرة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد حيث تعتبر هذه الظاهرة حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء وتأدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة يصعب التخلص منها، وعلى اعتبار أن الجزائر من الدول التي يعاني اقتصادها كثيرا من هذه الظاهرة توجب عليها العمل على إصلاحات للسلطة النقدية حيث تم تعديل مهام البنك المركزي بعد صدور قانون 90-10 ليكون له دور كبير في العمل على المحافظة على استقرار وتوازن النشاط الاقتصادي من جهة وعلاج ظاهرة التضخم من جهة أخرى.

وعلى أساس ما تقدم فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لعلاجها هي:

إلى أي مدي يمكن الحكم على نجاح البنك المركزي في علاج ظاهرة التضخم؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي؟
- كيف تتم عملية الإصدار وكيف يسير العرض النقدي؟
- ماهي أخطر أنواع التضخم وأشدها حدة على الاقتصاد؟
- ما أهم المراحل التي مر بها البنك المركزي الجزائري؟
- ماهي أهم الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي الجزائري لمعالجة التضخم؟

II. فرضيات الدراسة:

وتتضمن الدراسة الفرضيات التالية:

- يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تعيق التنمية لابد من معالجتها
- البنك المركزي هو أداة علاج التضخم وفعاليته مرتبطة بفعالية الأدوات التي يستخدمها.

- إن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي تتطلب المرونة اللازمة بحسب الوضعية الاقتصادية السائدة.

III. مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ يدخل هذا الموضوع ضمن نطاق التخصص
- ✓ تسليط الضوء على ظاهرة التضخم التي تعاني منها كل دول العالم
- ✓ ابراز دور البنك المركزي الجزائري وأهم الإجراءات التي يقوم بها لعلاج ظاهرة التضخم

IV. أهداف الدراسة وأهميتها:

تكمن أهداف الدراسة في:

- ☒ معرفة أسباب ظاهرة التضخم وإيجاد حلول لها
- ☒ ايضاح كيفية تسيير البنك المركزي للعرض النقدي
- ☒ تقييم دور البنك المركزي الجزائري في علاج التضخم

أما أهمية الدراسة فهي:

الدور الذي يلعبه البنك المركزي في الحفاظ على التوازن الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار وذلك من خلال علاجه لظاهرة التضخم عن طريق بناء أدوات جديدة وفعالة. وكذلك معرفة قدرة البنك المركزي الجزائري على مواجهة هذه الظاهرة.

V. الدراسات السابقة:

احتلت هذه الدراسة موقعا كبيرا في الدراسات السابقة والأبحاث المقدمة إلى الملتقيات والمؤتمرات المعقودة داخل الجزائر أو خارجها وكذلك المقالات الالكترونية التي تتناول هذا الموضوع ومن هذه الدراسات تم اختيار هذه الدراستين، الأولى و التي قدمها صاحبها سعد هتهاتلنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية والتي بعنوان **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006/2005، حيث استعرض الباحث كل الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وسبل علاجها وأهم الأدوات التي تأثر فيها حيث توصل إلى أهم النتائج التالية:

- يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات مضادة للتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي.

- تبين الدراسة من خلال معدلات التضخم من (1988-2004) أن الجزائر عرفت ضغوط تضخمية مستمرة ومتفاوتة الحدة وصلت إلى حدود 30% في منتصف التسعينات من القرن الماضي يمكن ارجاعها إلى نمو كمية النقود حيث كانت هذه الأخيرة أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إضافة إلى زيادة معدلات التضخم المستورد الذي جلبته الواردات والاختلال في ميزان المدفوعات.

والثانية قدمها صاحبها ماجدة مدوح لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، بعنوان: **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)** ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002.حيث تعرض البحث لمختلف جوانب البحث وتوصل إلى أهم النتائج التالية:

- البنك المركزي وأدواته من أهم السياسات الاقتصادية فهو يحتل مكانة بارزة ويهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم.
- حتى يبلغ البنك المركزي أهدافه المرجوة لابد من توفر الظروف والشروط الأساسية.
- مع صدور قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي الجزائري يتمتع باستقلالية أكبر من حيث القيام بتمويل عجز الميزانية وكذلك اجبارية تسديد الدين الذي عليها تجاه البنك المركزي.
- البنك المركزي الجزائري بساهم نسبيا في استقرار الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية.

VI. الإطار الزماني والمكاني:

يتناول موضوع الدراسة قضية التضخم ودور البنك المركزي في علاجه، فبنسبة للإطار الزماني والمكاني للدراسة، فبنسبة:

- ❖ الإطار الزماني: 2009-2014
- ❖ الإطار المكاني: الجزائر كبلد لدراسة الحالة

VII.المنهج والأدوات المستخدمة:

سوف يتم الاعتماد للإجابة على إشكالية الدراسة، على مناهج ثلاثة وهي:

–المنهج الوصفي التحليلي: الذي تم اعتماده من أجل وصف دور البنك المركزي في علاج ظاهرة التضخم، وكذلك تحليل بعض النسب المتعلقة بالعرض النقدي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

–المنهج التاريخي الاستدلالي: الذي تم اعتماده من أجل تتبع مراحل تطور البنك المركزي الجزائري.

– منهج دراسة الحالة: وذلك لإعطاء البحث الجانب التطبيقي الذي يتعلق بوضع الاجراءات لتطوير دور البنك المركزي الجزائري في علاج ظاهرة التضخم.

VIII. محتويات الدراسة:

بغية إعطاء هذه الدراسة حقها من التفصيل آثرنا تقسيمها إلى مقدمة عامة، وفصلين، فصل نظري تمهيدي وفصل تطبيقي، وخاتمة عامة ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول**: والذي جاء بعنوان **دور البنك المركزي في تسيير العرض النقدي وعلاج ظاهرة التضخم**، حيث يمكن اعتباره فصل تمهيدي حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول: دراسة نظرية للبنك المركزي أما المبحث الثاني: تسيير البنك المركزي للعرض النقدي والثالث: ماهية التضخم أما الرابع والأخير: وسائل معالجة البنك المركزي لتضخم.
- **الفصل الثاني**: والذي جاء بعنوان **تقييم معالجة البنك المركزي الجزائري للتضخم خلال الفترة 2009-2014**، حيث يتضمن الإطار النظري للبنك المركزي الجزائري وطبيعة التضخم وذلك من خلال ثلاثة مباحث الأول الإطار النظري للبنك المركزي الجزائري والثاني: طبيعة التضخم في الجزائر أما الثالث: فيتضمن تطور العرض النقدي ومعالجة بنك الجزائر لتضخم.

الملخص:

يلعب البنك المركزي دور المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي وذلك لتحكمه في العرض النقدي من أجل الحفاظ على استقراره وحمايته من الاختلال في المتغيرات الكلية، حيث تمثل ظاهرة التضخم من أكثر المشاكل التي تسبب الاختلال في التوازن الاقتصادي لذا فإن البنك المركزي يعمل على علاجها وذلك باستخدام أدواته المختلفة، وظاهرة التضخم تنتشر كثيرا في الاقتصاديات المختلفة سواء المتقدمة أو المتخلفة وتختلف أنواعها باختلاف أسبابها فعلاجها يتطلب فعالية في الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي من جهة واستقلالية أكبر في توجيهها من جهة ثانية، وعليه وباعتبار أن الجزائر تشهد انتشار كبير لهذه الظاهر في الاقتصاد خاصة بعد تبنيها اقتصاد السوق فقد قامت بعدة إصلاحات أبرزها قانون النقد والقرض الذي منح البنك المركزي المزيد من الاستقلالية والصلاحيات في استخدام وتوجيه أدواته نحو علاج ظاهرة التضخم، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تحكم البنك المركزي الجزائري في ظاهرة التضخم.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، ظاهرة التضخم، التوازن الاقتصادي

The summary:

The central Bank plays the role of the main engines of economic cabinets' to display framed by the tap in order to maintain stability and protection from imbalances in total variables, The phenomenon of inflation more than the problems causing the economic imbalance so the central bank works to treat the various tools and chargeable inflation spread in different economies, Both developed and different types for different causes, Treatment requires effective tools used by the central bank on the one hand, And greater autonomy in directing the second hand and it given that Algeria is experiencing a significant prevalence of this phenomenon in economy, Especially after the adoption of a market economy, Has carried out several reforms most notably the code of money and oedit, Which grant the central bank more independence and authority to use and tools towards treatment of the phenomenon of inflation and on this basis the study to see hon the central bank in the phenomenon of inflation.

Keywords: central bank, the phenomenon of inflation, the economic imbalance

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.

2. أكرم حداد، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، عمان، الأردن.

3. بخزاز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

4. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

5. حسن أحمد عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008/2007.

6. خبابة عبد الله، **أساسيات في الاقتصاد العام**، جامعة مسيلة، الجزائر.

7. رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف–مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر لنشر، الأردن، 2002.

8. سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية لنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

9. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك**، دار اليازوري لنشر والتوزيع الأردن، عمان،2010.

10. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مكتبة الريام، ط1، الجزائر، 2006.

11. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

12. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي (المؤسسة–البنوك التجارية–البنوك المركزية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

13. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي (قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية)**، دار الفكر لنشر، الجزائر.

14. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر،2005.

15. عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

16. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

17. عزي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ط، الإسكندرية،2006.

18. مبروك حسين، **المدونة النقدية والمالية الجزائرية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2004.

19. مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.

20. محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الشروق لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

21. محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، مصر.

22. محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، مؤسسة اثراء لنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.

23. محمد يونس وآخرون، **اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق مالية**، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية، 2004.

24. مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007.

25. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

26. نبيل الروبي، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية.

II. الرسائل والأطروحات:

27. بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005

28. بن ساحة علي، **نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

29. بن عربة بوعلام، **التضخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري، فترة 67– 52**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.

30. بورزامة جيلالي، **أثرا صلاح الجهاز المصرفي الجزائري على تمويل الاستثمارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.

31. بوزيدي سعيدة، **تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، فرع: تسيير، جامعة الجزائر، 1996-1997.

32. تومي صالح، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

33. حنان العروق، **سياسة الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004

34. خاطر طارق، **قوى التغيير الاستراتيجية في المجال المصرفي وآثرها على أعمال البنوك دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

35. خلوط فوزية، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004/2003.

36. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر– 1990–2004–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

37. سعيد هتهات، **دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح وقلة، الجزائر، 2006/2005.

38. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع إشارة لحالة الجزائر(90–2000)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: النقود والتمويل، جامعة الجزائر، 2002-2003.

39. عادل زقرير، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة –دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2009/2008.

40. عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2006/2005.

41. عبدلي ادريس، **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970–2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة بن خدة يوسف، الجزائر،2007/2006.

42. قميري حجيلة، **تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود وتمويل، جامعة الجزائر، 2006/2005.

43. ماجدة مدوح، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002.

44. محمد زميت، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005.

45. موري سمية، **تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

46. موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية–دراسة حالة بنك الجزائر** –، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005/2004.

III.الملتقيات والمؤتمرات:

47. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 14 – 15 / 12 / 2004.

IV. –التقارير والنشرات:

48. بنك الجزائر، **التقرير السنوي لسنة 2013**

49. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية لسنة 2014**

V. –مواثيق وجرائد رسمية:

50. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر رقم 03 – 10، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في : 26أوت 2003**، الجريدة الرسمية، العدد 52، 2003،

VI. –المجلات والأبحاث:

51. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، **السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر الفترة (1990–2006)**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 11، الشلف، الجزائر، 2008.

52. حسن سهير محمود "**السياسة النقدية الجديدة وأثرها في علاج التضخم**"، مجلة الأفاق الجديدة، القاهرة، كلية التجارة، سبتمبر 1991.

53. على يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970–2009)**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة أدرار، الجزائر، 2009، ص: 68

54. كريم النشاشيبي، ألترواجامو وآخرون، **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.

55. مصيطفى عبد اللطيف، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 4 ،2006.

56. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي** ، بحث رقم 63، المملكة العربية السعودية، ص: 15.

57. نشام فاروق، **أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين الأداء الاقتصادي**، مقالة بحثية، جامعة وهران، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-les overages:

1. HAMID BALI, Inflation et Développement en Algérien, OPU Ben Aknoun, 1993.

2-les rapports

1. Banque d`Algérie**, le rapport annuelle 2013**.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. موقع البنك المركزي:

http://www.**Banque of ALgere**.**dz** 11/04/2015